وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

من إعداد الطالبين:

- معاريف حكيم
- ميسوني بسدات

تحـــت إشراف أستاذ:

أ.د. حجماوي توفيق

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

جزيل الشكر له عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم وله الحمد إذا وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع، وما التوفيق إلا بالله العلي العظيم، عليه نتوكل وبه نستعين واليه ننيب.

وخالص الشكر لأستاذنا الفاضل : حجماوي توفيق على ما تحمله من عبء الإشراف والتوجيه.

وإلى كل من ساهم وساعد في إعداد وإكمال هذا العمل المتواضع

حكيم و بسدات

إهداء

إلى والداي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخواني و كافة الأهل والأقارب

وإلى كافة الأحباب ولأصدقاء

وإلى كل زملاء الدفعة

***ميسوني بسدات**

إلى والداي أمي وأبي وجميع أفراد عائلتي حفظهم الله تعالي

إلي إخوتي وأخواتي أطال لله في أعمارهم

إلى أصدقائي وكل زملاء الدفعة

أهدي هذا الجهد المتواضع.

***معاريف حكيم**

ملخص

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة إذ يعتبر من أهم الموارد المالية، ولا نبالغ إذا قلنا بأنه أصبح المصدر الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول النامية، إذ يساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة واكتساب مهارات وكفاءات لاستيعاب التقنيات وفنون الإنتاج، ونقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات، ولهذا نجد بأنها تسعي جاهدة من أجل توفير البيئة الملائمة بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، نظريات المفسرة ومحدداته. بالإضافة إلى ماهية التمنية الاقتصادية واستراتيجياتها ومؤشراتها.وما مدي أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

وبما أن الجزائر ومصر والأردن دول عربية يسعوا لتحقيق تنميتهم الاقتصادية فقد اتبعوا السياسة الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، من خلال تبني نظام قانوني ومؤسساتي يمثل حجر الأساس في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم أن هذا الاستثمار لم يحقق النتائج المرجوة منه يبقي محصورا في قطاع المحروقات والخدمات إلا أن الجزائر ومصر والأردن مازالوا يطمحون في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، استقطاب ، التنمية الاقتصادية، تحفيز الاستثمارات ،الدول العربية.

Foreign direct investment is of great importance in achieving economic development, and plays an important role in the financial resources on which the economies of developing countries depend and helps give effective impetus to the local economy by improving its ability to interact with the global economy and participate in the production process, which in turn leads to raising the efficiency of the international economy.

Algeria, Egypt and Jordan are among the first countries to adopt a policy more open to the outside world, relying on appropriate economic policies and using many incentives and financial and financing privileges to push and develop the investment climate for them, and work to achieve an effective economic development vision and more Productivity .

Keywords: Foreign direct investment, Economic Development ،Arab Countries, Stimulating foreign.، Polarization.

فهرس المحتويات

التشكرات 3
المقدمة العامة..... أ
الفصل الأول:الإطار النظري لاستثمار الأجنبي المباشر..... 6
تمهيد: 7
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر. 8
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 8
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....**Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثالث:أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 13
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر(النظريات المفسرة له،دوافعه،محدداته) 15
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي..... 15
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر..... 22
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 26
المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 27
المطلب الأول: الاستثمار المرتبط بالملكية 27
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الغير المرتبط بالملكية..... 30
خلاصة الفصل الأول: 32
الفصل الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادي 33
تمهيد:..... 34
المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية 35
المطلب الأول: تاريخ نشأة التنمية الاقتصادية..... 35
***المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية**..... 35
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية: 38
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية(استراتيجيات،مؤشراتها وعقباتها)..... 39
المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية 39
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها 42
المطلب الثالث:عقبات التنمية الاقتصادية ومستلزماتها..... 46
المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوي العالم 49
المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شركات متعددة الجنسيات).....50
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزن المدفوعات والصادرات والتقدم التكنولوجي 52
خلاصة الفصل الثاني: 57

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار المباشر تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية 58
تمهيد: 59
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....60
المطلب الأول:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 60
المطلب الثاني: إجمالي المشاريع الاستثمارية في الدول العربية 61
المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. 64
المبحث الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر(أهم الأقاليم والشركات و الدول المستقبلة للمشاريع في الدول العربية).....68
المطلب الأول: أهم الأقاليم والشركات المستثمرة في الدول العربية 68
المطلب الثاني:أهم الدول المستقبلة للأنشطة والمشاريع الأجنبية لعام 2021..... 71
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 74
المبحث الثالث: دراسة تحليلة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر ومصر والأردن. 75
المطلب الأول: اثر لاستمارات لأجنبية المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 76
المطلب الثاني:أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. 85
المطلب الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن 94
خلاصة الفصل الثالث: 104
خاتمة عامة.....105

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية خلال فترة 1800-1993	09
02-01	تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال فترة 1990-2000	11
01-02	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الأقاليم	50
02-02	ترتيب لبعض الشركات العالمية حسب الأرباح	51-52
03-02	التجارة الخارجية العالمية الإجمالية خلال فترة 2011-2020	54
04-02	مستويات مؤشر النقل الجوي واشتراكات هاتف الخلوي واستخدام الانترنيت لدى الأفراد خلال فترة 2011-2020	56-57
01-03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية وبعض الدول المقارنة	61-62
02-03	أهم المشاريع الاستثمارية في الدول العربية حسب القطاعات	63-64
03-03	حوافز الاستثمار في المواقع محدد بعض الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	65-66
04-03	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال فترة 2011-2021	66
05-03	الدول العربية المستثمرة في المنطقة حسب التكلفة الاستثمارية	68-69
06-03	أهم الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2021	70
07-03	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2021 وفقا لعدد الوظائف الجديدة	72
08-03	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الموزعة على الدول العربية لعام 2021	73-74
09-03	أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع في المنطقة العربية لعام 2021	75
10-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر حلال فترة	77-78

	2021-2017	
11-03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على تغير أسعار الصرف خلال فترة 2011-2021 في الجزائر	79
12-03	معدل الادخار وتكوين رأس المال الثابت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال 2011-2021 في الجزائر	81
13-03	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2011-2021	83
14-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الإجمالي المحلي خلال فترة 2011-2021 في الجزائر	85
15-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الميزان التجاري وحساب رأس المالي والمالي خلال فترة 2011-2021 في مصر	87
16-03	تطور سعر الصرف الجنيه المصري والاحتياطي النقدي خلال فترة 2011-2021 في مصر	89
17-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الناتج المحلي خلال فترة 2011-2021 في مصر	91
18-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت خلال فترة 2011-2021 في مصر	93
19-03	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في مصر خلال فترة 2011-2021	95
20-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال فترة 2011-2021 في الأردن	96-97
21-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل أسعار الصرف في الأردن خلال فترة 2011-2021	98-99
22-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن حلال 2011-2021	100-101
23-03	التطور النسبي لمتغيري إجمالي تكوين رأس المال الثابت وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2011-2021	103

24-03	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الأردن خلال فترة 2011-2021	105

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	دورة حياة المنتج	19
01-02	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الأقاليم	50
02-02	التجارة الخارجية الإجمالية العالمية خلال فترة 2011-2020	55
01-03	أهم خمس قطاعات الاستثمارية من حيث عدد المشاريع في الدول العربية	64-65
02-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر	78
03-03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تغير أسعار الصرف خلال فترة 2011-2021 في الجزائر	80
04-03	معدل الادخار بالنسبة لمعدل الإجمالي رأس المال الثابت في الجزائر	81-82
05-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر	83-84
06-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الناتج الإجمالي محلي في الجزائر	85-86
07-03	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من ميزان التجاري والحساب الرأس المال والمالي في مصر	87-88
08-03	تطور سعر الصرف المصري والاحتياطي النقدي حلال فترة 2011-2021	89-90
09-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الناتج المحلي في مصر	91-92
10-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو تكوين إجمالي رأس المال الثابت في مصر	93-94
11-03	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في مصر	95
12-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الأردن	97
13-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل أسعار الصرف في الأردن	99
14-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2011-2021 في الأردن	102
15-03	التطور النسبي لمتغيري إجمالي رأس المال الثابت وصافي استثمار	104

	الأجنبي المباشر إلى الناتج الإجمالي خلال فترة 2011-2021 في الأردن	
16-03	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الأردن	105-106

المقدمة العامة

عرف الاقتصاد العالمي تطورات جديدة وعديدة مست مختلف أبعاده وغيرت جميع مفاهيمه بداية من فتح الأسواق، والزيادة السريعة والمتزايدة لحجم المبادلات المالية الدولية، وقد ظهرت أنماط جديدة للتمويل الدولي، تفرض قيودا أقل وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية، من أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرف اهتماما كبيرا من طرف الدول التي تسعي إلى اجتذابه، نظرا لكونه أداة أيسر للتمويل. وقد شهد هذا الأخير تطورا وانتشارا هائلا في السنوات الأخيرة، ساهمت في ذلك موجات العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل،فأصبح الآن أحد أهم ركائز التنمية في دول العالم ككل والدول النامية بشكل خاص، حيث اختفت الحواجز الواحد تلو الآخر أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات بعون من المنظمات الدولية ونتيجة خوف الدول من التهميش العالمي للخروج من دائرة الاقتصاد الجديد. وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة للدول العربية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل اقتصادها المحلي ودفع عجلة تنميتها. لما يمثله من وسيلة اقتصادية ذات طبيعة متحركة تساهم في تدعيم تنافسية الدول ونقل التكنولوجيا والخبرات التقنية، والمساهمة في تمويل الدول العربية وتطويرها.

إن الجزائر ومصر والأردن من ضمن الدول العربية التي بدأت بالسير فعلا في هذا الإطار، باشرت حكوماتها مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية التجارية الاستثمارية إلى جانب ذالك ضرورة بناء اقتصادها حتى يتسنى تكييفه بكل كفاءة وايجابية مع التحولات العالمية، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي وحاجتها لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز حيويته وتقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير مستوي المهارات والإنتاجية لدى القوي العاملة، وجلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية من أجل تحقيق ذالك عملت الجزائر ومصر والأردن أن ما من سبيل سوى فتح مجال لقطاعاتها الخاصة بصورة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة، سعيا منها لتشجيع هذا الأخير والحرص الجاد علي تهيئة الظروف الملائمة له مما يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على الصناعات الإستراتيجية وتدعيم الاستثمار المحلي من اجل تحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك. ومنه نطرح الإشكالية التالية

الإشكالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

الأسئلة الفرعية :

*ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أهم نظرياته ومحدداته وأشكاله ؟

*ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟ وما هي أساليبها وطرق تحقيقها ؟

*ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية ؟

الفرضيات:

* يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات والصادرات.

* يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا علي التنمية الاقتصادية للدول العربية .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة بزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشاره في الدول العربية الذي يستطيع أن يحدث تغيرا جذريا علي واقع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وهو من الأسباب الرئيسية لتنشيط اقتصادياتها المحلية، وذلك من خلال تخفيف العبء علي الدول وتوفير فرص العمل وتخفيض مستويات البطالة والفقر ورفع مستويات الرفاهية الاجتماعية ومواكبة العالم في ظل العولمة .

أهداف الدراسة:

*بيان واقع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

*بيان اثر معوقات التنمية الاقتصادية علي الاستثمارات الأجنبية الوافدة للوطن العربي.

*ذكر أهم الأقاليم والبلدان الجاذبة لاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها :

*المنافسة المتزايدة للدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

*ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.

*الرغبة في التعرف على واقع لاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

*الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها .

حدود الدراسة:

*الحدود الزمنية: هي فترة الدراسة التي حددت خلال 2011-2021.

*الحدود المكانية: تتمثل في دراسة بعض الدول العربية والمتمثلة في الجزائر ومصر والأردن.

*الحدود الموضوعية: تحليل معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

*اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري المتمثل في عرض ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، والمنهج التحليلي لمعرفة مدي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية مع الإشارة لبعض الدول العربية (الجزائر ومصر والأردن).

الدراسات السابقة:

*من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان:

*الدراسة **بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية للدول العربية (دراسة حالة الجزائر)** من إعداد **نسرين برجي** وتمثلت هذه الدراسة في **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي سنة 2013

بحيث أنها **تناولت الإشكالية التالية** : ما هي آثار الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية والجزائر بصفة خاصة؟ **وتهدف** هذه الدراسة إلى تصنيف الدول العربية حسب مراحل التنمية المختلفة، ثم تحليل واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها والوقوف على مدى مساهمتها في التنمية

العربية،**استخدمت** الدراسة على منهج وصفي لغرض المفاهيم النظرية والمنهج القياسي للدراسة التطبيقية. ولغرض قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية اعتمدت على نماذج رياضية مختلفة منها اختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ للفترة 1979-2011

توصلت نتائج الدراسة إلى أن :هناك تفاوت في قدرات الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي تباين تصنيفها حسب مساهمتها في التنمية الاقتصادية، بين الدول ذات نسبة استثمارات مرتفعة مع مساهمة مرتفعة ودول ذات نسبة استثمارات منخفضة جدا مع مساهمة منخفضة جدا، والتحسن الكبير في مناخ الاستثماري في الجزائر أدى إلى زيادة في حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات وامتيازات وضمانات كافية للمستثمر الأجنبي في ظل أنظمة تشجيع ملائمة.

*دراسة **رفيق نزاري وهارون طاهر** بعنوان **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الجزائر** –مجلة العلوم لإنسانية العدد 44/ جوان 2016. بحيث أنها تناولت الإشكالية التالية: ما هي الآثار الناجمة عن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الجزائر، وهل هناك توافق لتلك الآثار مع طبيعة العلاقة النظرية بينهما؟ **وتهدف** هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على السلسة الزمنية 1980-2012 ولتحقيق هذا الهدف تم **استخدام** منهجية قياسية حديثة معروفة باسم (ARDL) **وتوصلت** هذه الدراسة للنتائج التالية: ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحة وإستراتجية قطاعية طموحة وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد الجزائري.

*حاولت الطالبة **مريم قد 2016** في دراسة رسالة الماجستير بعنوان **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013)** التطرق إلى تحليل للصادرات الجزائرية خارج المحروقات وصادرات المحروقات والتي امتدت على مرحلتين، المرحلة الأولي التي عرفت فيها الجزائر الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق وما شهدها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى النموذج المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، وتوصلت للنتائج التالية:

*تشجيع الاستثمارات الأجنبية لأنها تعتبر رافدا اقتصاديا يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

*الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية.

*توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي ولاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من اجل التصدير.

***ما يميز** دراستنا عن الدراسات السابقة، وهو محاولة إلقاء نظرة على وتيرة ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية كناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ورأس المال الثابت و البطالة وتعتبر هذه المتغيرات من بين الأهم التي تعبر عن التنمية الاقتصادية وباعتبار الدراسات السابقة التي أطلع عليها حاولنا معالجة الموضوع باستخدام المنهج التحليلي.

تقسيمات البحث:

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه لثلاثة فصول :

*جاء في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قسم إلى ثلاثة مباحث تضمنت مفهوم لاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته وأشكاله، مع الإشارة لمزايا وعيوب كل شكل.

*جاء في الفصل الثاني الإطار النظري للتنمية الاقتصادية حيث تطرقنا إلى ثلاثة مباحث تناولنا فيهم ماهية التنمية الاقتصادية، وأساليب قياسها وطرق تحقيقها، ومساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم.

*وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية، حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث إذ تطرقنا فيها واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وأهم الأقاليم والشركات والدول المستقبلة للمشاريع الاستثمارية، وأخيرا تم التطرق إلى دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية لاقتصادية في عينة من الدول المتمثلة في الجزائر ومصر والأردن.

الفصل الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الدول العالم. وله دور كبير في تمويل الدول النامية للنهوض باقتصادياتها عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستويات الشغل وتدفقات التكنولوجية وغيرها وبناءا على ما سبق يم تخصيص الفصل الأول لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر :نظرياته، دوافعه، محدداته،

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإمكانيات التي يوفرها لدول، تم التزايد والاهتمام به بشكل كبير من طرف الدول النامية والمتقدمة عبر التاريخ، لقد مر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل مختلفة.

وفي ما يلي سنسلط الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث نتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعريف تختلف عن بعضها البعض من بين الاقتصاديين الذي ينظرها للاستثمار والهدف منه وعليه نذكر بعض التعريفات منها: (لبيبة، جوامع؛، 2014-2015، صفحة 13)

1- عرفته المنظمة العالمية للتجارة OMC على أنه: الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات.

وعرفه صندوق النقد الدولي : **IMF** هو نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول (عون اقتصادي) مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشرا إذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو يساوي 10 بالمائة.

وكذلك عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** تبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطى إمكانية فعلي بواسطة، إنشاء أو توسيع، ملحفة، فرع والمساهمة في المؤسسة جديدة أو قائمة من قبل، أما تعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي **OCDE** ، فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة، لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعارف المستلمة من طرف الدولة الأصلية والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول

الأعضاء، ويمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة،كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربط بعضهم بعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها شخصية معنوية والمرتبطة في ما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير إقامة المستثمر الأجنبي. (عمار، زودة؛، 2007-2008، صفحة 31)

الفرع الثاني: مكونات رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد برأسمال الاستثمار بأنه رأس مال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار ويتضمن رأس مال الاستثمار المباشر ما يلي: (شهيناز، صياد؛، 2012-2013، الصفحات 12-13)

1- **رأس مال حقوق الملكية:** ويشمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات و المعدات .

2- **العوائد المعاد استثمارها:** وتشمل نصيب المستثمر(نسبة اشتراكه المباشر في الملكية)من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير محولة إلية وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديد.

3 **رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات:** وهو يغطي اقتراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

***المطلب الثاني*: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد مر التطور التاريخي الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل نذكر منها على سبيل المثال:

المرحلة الأولى: الفترة الزمنية قبل الحرب العالمية الأولى 1800-1914 كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة كانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. و غالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان والمستعمرات من قبل دول أوروبية بواسطة شركائها وفي مجال الثروات الطبيعة التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها. وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي فترة قل فيها تدخل الدولة في حياة الاقتصادية. أما عن مساهمة الدول

في الاستثمارات وفي هذه الفترة فإن المملكة المتحدة تحتل المركز الأول نظرا لتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به. حيث في هذه المرحلة ساد الظروف الاقتصادية والسياسية المناسبة ساعدت على تدفق الاستثمارات وهذا لعدة أسباب منها : (على عبد الفتاح، أبو شرار؛، 2013، الصفحات 224-225)

- ✓ انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات
- ✓ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات
- ✓ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب
- ✓ حرية حركة رأس المال والتجارة
- ✓ حماية الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبي

الجدول رقم01.01: مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية خلال الفترة 1800-1913

السنة	التجارة	الاستثمارات
1800	2.6	7.7
1850	31.5	15
1880	100	100
1913	275	289

المصدر: (خيرة، خيالي، 2016، الصفحات 31-32)

المرحلة الثانية الفترة الزمنية مابين الحربين العالميتين 1914-1945: تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وذالك لأسباب تالية : (محمد عبد العزيز، عجمية؛ إيمان عطية؛، 2003، صفحة 282)

*الأزمات النقدية في 1929، وما تترتب عنها من إظطرابات وفوضى بسبب خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب وتخفيض البعض الأخر لقيمة عملاتها، وتثبيت الأخر لها ، مما أثرى على حركة رؤوس الأموال .

*قيام بعض الدول بفرض العديد من القيود على المعاملات الخارجية، فزادت الرسوم الجمركية، وانتشر نظام الحصص، بالإضافة إلى قيام العديد من الدول بفرض الرقابة على الصرف الأجنبي.

*تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية. وكرست الشركات النفطية العملاقة جهودها في الاستثمار في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه

الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ وغيرها من المرافق العامة. ويلاحظ في هذه الفترة تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول. (على عبد الفتاح، أبو شرار؛، 2013، صفحة 225)

المرحلة الثالثة الفترة الزمنية بعد الحرب العالمية الثانية 1946 إلى السبعينات: في هذه الفترة قد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا، وذالك وبالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات. وقد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسية في قطاع الصناعات التحويلية، وذالك من أجل الحصول على مواد الخام. وفي هذه الفترة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذالك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية1929 (على عبد الفتاح، أبو شرار؛، 2013، صفحة 225)

كما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمارات شيوعا حيث ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليار دولار في سنة 1946 إلى 54 مليار دولار في سنة 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار نهاية سنة 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و10 مليار لفرنسا. أما على بلدان المضيفة فقد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبي تغيرا في اتجاهها، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى حوالي ٪30 من إجمالي الاستثمارات المباشرة في فترة الستينات، حيث استقطبت البلدان المتطورة 65٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (حمزة، بن الحافظ؛، 2010-2011، صفحة 80)

المرحلة الرابعة: فترة عقد السبعينات والثمانيات في منتصف السبعينات احتلت القروض الخاصة الصدارة ولأول مرة منذ نهاية العالمية الثانية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط والتي قامت بإيداعها في المصارف الأجنبية مما دفع هده المصارف لإقراضها إلى دول وهيئات خارجية تتكون من عجز في موازين المدفوعات القروض الخاصة مركز الصدارة لأول مرة مند نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط والتي قامت بإيداعها في المصارعات وتتعرض إلى أزمات نقدية طارئة. واستمرت الأمور على هذا الحال إلى أن عجزت بعض الدول المدينة عن تسديد الديون المستحقة عليها، وهذا ما اوجد أزمة المديونية عام 1982. (على عبد الفتاح، أبو شرار، 2013، صفحة 266). وكان التوسع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان للأعوام 1975-1990 قد ازداد بمعدل أكثر من 450 %، بينما كان التزايد

أقل من 200 %في الدول النامية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 1975 ثم تراجعت في عام 1985 إلى 25 بالمائة من إجمالي رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلال هذا العام نشأت دول جديدة مصدرة للاستثمار المباشر، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كدول أوروبا الغربية واليابان حيث ارتفع نصيب هذه الأخيرة من 6% عام 1975 إلى 11بالمائة 1985 (شوقي ، جباري، 2014-2015، صفحة 21)

المرحلة الخامسة:التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرون وخلال فترة التسعينات حتى الآن فقد حدث تطور كبير في مصادر التمويل للدول النامية ، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي والصندوق النقد الدولي، على حيث اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم وسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب المشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية. (كريمة ، قويدري؛، 2010-2011، صفحة 27)

الجدول رقم 01-02: تطور هيكل التدفقات الرأسمالية لدول النامية خلال فترة (1990-2000) .

القيمة مليار دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التدفقات									
القيمة	155.8	220.4	223.7	261.2	311.2	342.6	334.9	264.5	295.8
التدفقات الرسمية									
القيمة	56.5	53.6	48	55.1	31.9	42.8	54.6	45.3	38.6
التدفقات الخاصة									
القيمة	99.3	166.8	175.5	206.1	279.3	299.8	280.3	219.2	257.2
الاستثمار الأجنبي المباشر									
القيمة	47.1	66.6	90	107	131.5	172.6	176.8	185.4	177
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات									

النسبة	30.2	30.2	39.7	40.2	50	42.3	50.4	52.8	70.1	60.2
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة										
النسبة	47.4	39.9	51.2	51.9	43.9	57.6	63	84.6	69.2	
التمويل بسندات										
القيمة	11.1	36.6	38.2	30.8	62.5	49	40.9	25.4	30.3	
تدفقات الأسهم										
القيمة	14.1	51	35.2	36.1	49.2	30.2	15.6	34.5	47.9	
تدفقات المحفظة (أسهم وسندات)										
القيمة	25.2	87.6	73.4	66.9	111.7	79.2	56.5	59.9	78.0	
نسبة تدفقات الأسهم والسندات إلى إجمالي التدفقات										
النسبة	16.2	39.7	32.8	25.6	35.9	23.1	16.9	22.6	26.4	
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة										
النسبة	25.4	52.5	41.8	32.5	40	26.4	20.2	27.3	30.4	
أخرى										
النسبة	37	12.6	12.3	32.2	36.1	48	47	26.1	-	

المصدر: (منور و عليان، 2005، صفحة 106)

المطلب الثالث:أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث نبين أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة وله دور جد فعال في التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال ما يلي: (عثمان أدم و وآخرون، 2016، الصفحات 12-13)

1- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول ودلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هده الأصول رأس المال التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

2- تساهم في خلق فرص العمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من المشكلة البطالة.

3- رفع معدل الاستثمار للدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جذب مدخرات المحلية إلى الأنشطة أساسية أو أنشطة المكملة من تم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

4- انتشار أثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط الأنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية في تطوير مؤسسات البيع المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة .

5- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعات في زيادة الصادرات في دول النامية وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم الأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى : (منور و نذير، 2005، الصفحات 99-100)

* دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

* من معدلات الاستثمار، ومن تم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة النمو الاقتصادي.

* زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق التدريب وتنمية القوة العاملة.

* تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة النمو القطاع الصناعي.

* اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلف معارف مستمرة وحديثة.

و لتحقيق هذه الأهداف لا بد من وضع ضوابط للاستثمار الأجنبي المباشر و أهمها:

* وجود خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد حجم للاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها نما يدعم عملية التنمية الاقتصادية ويحقق أهدافها التفصيلية .

*ضرورة تقييم المشاريع التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الاقتصادية والفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني.

* أن تكون المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تخت نظرة الدولة وخاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية.

* يجب تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مشاريع الاستثمار الأجنبي من خلال اتخاذها كمراكز لتدريب الكوادر العمالية المحلية على التكنولوجيا المتقدمة، وإشراك رأس مال الوطني مع رأس مال الأجنبي لاكتساب الخبرة والمعارف المتقدمة التي يأتي بها المستثمرون الأجانب.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر(النظريات المفسرة له،دوافعه،محدداته)

الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوي الدولي، نال اهتمام كثير من المفكرين الاقتصاديين بدراسة وتحليل، وخلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار المباشر ودوافعه. هذه التفسيرات نصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنوعه وتطورت عبر الزمن، وترتبط محدداته لدي المستثمر الأجنبي ولدي الدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة حيث نفصل في المطالب كل من النظريات المفسرة له والدوافع والمحددات .

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الصفات المميزة للمشروعات متعددة الجنسية ولذلك فإنه نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر هي أيضا نظرية لمشروع متعددة الجنسية بوصفه عنصرا فعالا في اقتصاد العالمي ومن أهم النظريات هي:

1 **النظرية الكلاسيكية:** يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مبادرة من طرف واحد حيث أن الفائز ينتجها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدولة المضيفة. وتسند وجهة نظر الكلاسيكي في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في ما يلي: (عبد السلام، أبو قحف، 2003، الصفحات 367-368)

*صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

* تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

* قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

* إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

* أن وجود الشركات الأجنبية قد تؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستغلالها من خلال الاقتصادية والسياسة.

2 نظرية عدم كمال الأسواق: تقوم هذه النظرية على إقراض غياب المنافسة الكاملة في الأسواق الدول المضيفة (النامية) بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع المنافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسية (توافر الموارد المالية والتكنولوجي، المهارات الإدارية) بالمقارنة للمستثمر بالشركات الوطنية في الدول المضيفة. كما تفرض هذه النظرية على أن الاستثمار يسيطر على كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل الأجنبي. وهذا الشأن يؤدي مهامه، وينتج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق. حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة(النواتج، وكذلك مدخرات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن تم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق. ويتفق كل من باري وكيفز مع هودويتج في هذا الخصوص. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظريتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة الاحتكارية معينة (مثل تباين المنتجات أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها الدول المضيفة. ويمكن القول بأن هروب الشركات متعددة الجنسيات

من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في بعض الحالات الآتية على سبيل المثال:

-اختلافات الجوهرية في المنتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية بالدول المضيفة(النامية).

-توافر المهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.

-كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق أرباح بحجم كبير.

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.

- اختراق إجراءات والسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشأ عنها معنوية التصدير لهذه الدول.

- استفادة من الامتيازات وتسهيلات وغيرها التي تسمح للشركات الأجنبية كوسيلة لجذبها للاستثمار في الدول النامية.

- الخصائص الإدارية وتشمل بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية التي تسمح لشركات الأجنبية بجلب قدر ممكن في المنافسة، وقدرتها في تفوق في كافة المجالات التي تعمل بها في الأسواق الدول النامية الذي يحقق لها التفوق في الأسواق هذه الدول. بسبب ضعف المنافسة نتيجة نقص السوق أي وجود السوق غير تامة. وأخيرا بخصوص الانتقادات الموجودة لنظرية عدم كمال السوق يرى وربوك وسيم وندس بأنها تفترض إدراك وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج. وهذا غير واقعي من ناحية العمل.

ويمكن القول بان مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجن

سيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالاستثمار المباشر أو غير مباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو عمليات الإنتاجية والتجارية. ومن تم فإن قدرة الشركة على الاستغلال جوانب القوة فيها أو مزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة نفس السبب. (عبد السلام، أبو قحف؛، 2003، الصفحات 398-393)

3 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تنسب هذه النظرية إلى كل من **DUMNING'RUGMQN,BUCKLEY ، CASSON** وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول أو المزايا المعنوية التي جاء بها **CAVES** في المحاولة للوصول تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من حلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، وحسب أصحاب هذه النظرية تتمثل المزايا الاحتكارية في براءات الاختراع والعلامات والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجية الحديثة وغيرها، وهي مزايا احتكارية وتمتلها الشركات، ومن خلال الاستخدام الداخلي لها وفي ظل عدم كمال الأسواق، يمكن الشركات متعددة الجنسيات أن تتخطى الحواجز والقيود التي تفرضها الدول والحكومات المضيفة على أسواقها، ومن جهة أخرى فإن استخدام الداخلي لهذه المزايا أن تحول دون دول منافسين جدد للعمل في هذه الأسواق.

في إلى أن هذه النظرية فشلت في تفسير التوزيع القطاع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب أن قرار الاستثمار لا يعتمد فقط على امتلاك المزايا الاحتكارية، بل هناك عوامل أخرى تؤخذ الحسابات، وهي المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية وغير ذلك من العوامل. (صليحة، مفتاح؛، 2019-2020، الصفحات 65-66)

4 **نظرية الحماية:** "ظهرت هذه النظرية لحماية الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات في ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق إلى الأسواق الدول المضيفة، من خلال قنوات أخرى، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، وذلك لأطول فترة ممكنة من ناحية أخرى لكي تتمكن الحصول على تعظيم عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من حماية أنشطتها الخاصة والعمل داخل الشركات الأجنبية، واحتفاظ بما داخل الشركة الأجنبية لكي لا تتسرب في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها وأهدافها التي ترغب في بلوغها". ومن بين انتقادات التي وجهت هذه النظرية عدم وجود حماية لممارسات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة ومتمثلة في حماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته، نجد أن هذه النظرية الحماية تتركز على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرارات داخليا(أي داخل شركة الأم أو بين الشركة الأم) وتمهل الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة وتعطى أهمية إلى ممارسات

وإجراءات الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها. (عبد السلام، أبوقحف، 2001، الصفحات 398-400)

5 **نظرية دورة حياة المنتج:** يمر المنتج حسب هذه النظرية بمراحل ضمن فترة زمنية معينة، أي أن إنتاجه في المرحلة الأولى يبدأ في دولة الأم، ثم ينتقل الاستثمار في إنتاج المنتج إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة من فورقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل المنخفضة، والتخلص من إجراءات الحماية الجمركية على استراد هذا المنتج في المضيفة. (أ.ضيف، احمد؛، 2015، صفحة 110)

الشكل رقم01-01: دورة حياة المنتج الدولي

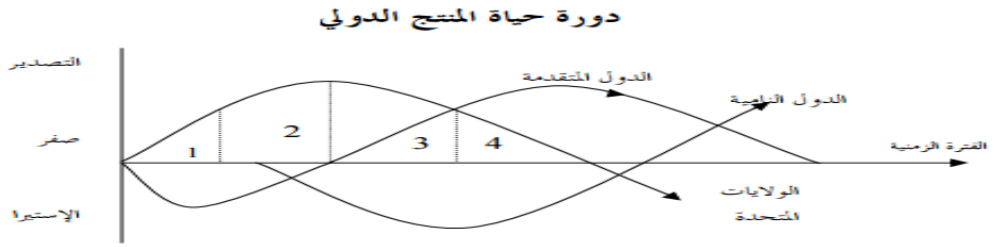

المصدر: (منور و نذير، 2005، صفحة 110)

من الشكل السابق يتضح بأن المنتج الدولي مر بأربعة مراحل تفصيلية هي ما يلي: (منور و نذير، 2005، الصفحات 110-112)

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة (ولتكن الولايات المتحدة هي مصدر الابتكار)، حيث تزداد القدرة التصدير للولايات المتحدة من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المرحلة الثانية: حيث تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة ، صاحبة الاختراع في هذا المثال في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية.

المرحلة الثالثة: وفي تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة في إستراد نفس السلعة من الدول الأخرى، حيث انخفضت المزايا التنافسية للولايات المتحدة في إنتاج تلك السلعة.

ومن التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعينة في السوق الوطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، أو في حالة انخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي، بينما تتجه إلى الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة، فحركة الشركات متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق وإستراتيجيتها العالمية، يمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

1-المنافسة بين الشركة متعددة الجنسيات ومثيلتها في الدولة الأم، فإنها تتمتع بدرجة منافسة جيدة من حيث الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع في الدول المضيفة.

2-تتوفر في السوق الجديدة، الدولة المضيفة، أسوق لم تتشبع بعد، بل هي في حالة اتساع متزايد.

3-تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا الإنتاج والتسويق الجيد والإدارة المنظمة بالمقارنة مع الشركات الوطنية.

4-انخفاض التكاليف في الدول النامية.

6 نظرية الموقع: من واقع النظرية السابقة ومت أشارت إليه الكثير من الدراسات الميدانية، أن العوامل الموقعية الآتية يعد تؤثر على كل قرارا الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة ويوجد عدت عوامل سنحاول شرحها: (عبد السلام، أبوقحف، 2001، الصفحات 403-406).

1-العوامل التسويقية مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل النمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى .....الخ.

2-العوامل المرتبطة التكاليف مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية .....الخ.

3 -العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

4 -عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويلات الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.....الخ.

7- **نظرية الموقع المعدلة:** يشبه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب،غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل التي قد توثر على الاستثمارات الأجنبية ويتم تطوير هذه النظرية من قبل روبوك وسيموندس حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية بمجموعات من العوامل وهي كتالي:

1 **العوامل الشرطية:** وتتمثل فيما يلي:

أ-**خصائص المنتج:** ومتمثلة في نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة الحداثة، جودة السلعة.

ب-**خصائص المميزة للدولة المضيفة:** ومتمثلة في طلب السوق المحلي، نمط التوزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى تقدم الحضاري.

ج-**العلاقات الدولية للدولة المضيفة:** متمثلة في نظم النقل والاتصال بين الدول المضيفة والدول الأخرى،الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات، والبضائع، والأفراد، التجارة الدولية .....الخ.

2-العوامل الدافعة: وتشمل ما يلي:

أ-خصائص المميزة للشركة: مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية.

ب-المركز التنافسي: هي المقدرة على المنافسة، مواجهة الأخطار التجارية.

3- العوامل الحاكمة وتتمثل في :

أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة: هي القوانين واللوائح الإدارة، ونظم والسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .....الخ.

ب-الخصائص المميزة للدولة الأم هي القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية،المنافسة ....الخ.

4-العوامل الدولية: هي الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستمارات الأجنبية بصفة عامة.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- **دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر الأجنبي المباشر واجتذابه من طرف أي دولة ما باهتمام بالغ من طرف الاقتصاديين الخبراء ورجال الأعمال، يمكن اعتبارها بمثابة أهداف كامنة وراء القيام الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى آخر أن هذه الدوافع متباينة بين تلك التي يطمح المستثمر إلى تحقيقها، وتلك يطمح إليها البلد المضيف، وعليه في هذا السياق ما يلي:

* الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي(دوافع المستثمر)

* الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي(دوافع البلد المضيف)

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي(تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر)وهي: (شوقي ، جباري؛، 2014-2015، الصفحات 27-28)

1- **طبيعة النشاط الاقتصاد والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض الأنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلاقي الإخفاق بالبحث عن الأسواق استهلاك ملائمة ونقل حداثة الإنتاجية والتسويقية ، رؤوس الأموال معينة إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

2- **زيادة العوائد:** تحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قرنت باليد العاملة في البلدان المتقدمة حيث إن لهذه الخاصة دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه عنصر مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجة إلي التصدير نحو البلدان المتقدمة. وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثير من

الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلي الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة فيه أن واحد الاستثمار مضمونا وعوائد عالمية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كمواد الأولية والطاقة ووسائل النقل الضرورية ....الخ.

3-تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها الاستثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل:الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية،.....الخ تتوزع الاستثمارات على عدد اكبر يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب. كما أنه قد تشد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما. تنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها منافسة بنفس الحدة. فرأس المال الأجنبي تجاوز قدر إمكانه توزيع استثماراته في الدول الأسواق مختلفة كي يجد من انعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحد.

4-زيادة المبيعات: تعتمد المبيعات الشركات على عاملين أساسين هما اهتمامات المستهلكين و الزبائن بمنتجاتها أو خدماتها والرغبة والقدرة على شراء. إن زيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها مثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية. ويهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بأحجام الكبيرة. فإن يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للإسترداد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى إنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود سابقة الذكر.

5-تحسين الموارد وضمان توفيرها: يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستثمرون انقطاع لهذه المواد والأجزاء بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات حجم كبير. هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو يمكنها من التميز على منافسها ولذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحها.

6-زيادة صادرات البلدان للاستثمار الأجنبي المباشر: على سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم

تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجد فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المكورة ضعفين إلى ثلاث أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية.

ثانيا: دوافع البلد المضيف: وفي ما يلي أهم أسباب وعرض موجز لأهم أسباب الدافعة إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر: (عبد الكريم، بعداش؛، 2007-2008، الصفحات 55-59)

1-سد فجوة الادخار الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي لاستثمار الوطني يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ولها تكاليف باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويل بدل الاقتراض الخارجي. وأما تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسة وانطوائها على بعض الشروط التي تراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية. ونظر لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية وخلوه من العيوب التي تنطوي عليها الاقتراض الخارجي.

2-تحسين وضعية الميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيض منه ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

2-1 لا يلتزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

2-2 يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التعويضات المالية من خارج البلد المضيف له عندما يتبني هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات في كلتا الحالتين يكون الأثر إيجابي على ميزان المدفوعات للبلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

2-3 هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات يستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير متوفرة بالحجم الكافي ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لإستراد المعدات والتجهيزات المعنية.

3 زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة وبتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية.

4الأستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مرودية عالية، تجتنب التمويل للمشاريع غير مربحة أو المفلسة. بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مرودية ضعيفة أو منعدمة أو تشغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة من الراشدة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية تحقيقها.

5 -الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية وغيرها.

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي للاستغلال كل هذه الموارد أو لبعضها. الأمر الذي يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن تم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6-تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يد عاملة. وبتالي يخلق هذا لاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى تخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في صور مختلفة تسمى بالبيئات منها البيئة السياسية والاقتصادية والبيئة القانونية والتشريعية والبيئة الإدارية ويتم شرحهم في ما يلي: (د.عبد العزيز، سفيان؛د. عبد العزيز، سمير؛، 2018، صفحة 155)

1 البيئة الاقتصادية: إن توفر هذه الموارد لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحبها حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق والتكاليف الإنتاجية.

2البيئة السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة، يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، فلا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

3 البيئة القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة نسبية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الغير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل رابحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة. (شهيناز، صياد؛، 2012-2013، صفحة 15)

4 البيئة الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم المخاطر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص للإنشاء مشروع الاستثمار،كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على البيروقراطية. الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. (شهيناز، صياد؛، 2012-2013، صفحة 15)

* بالإضافة لبعض المحددات يمكن حصرها في ما يلي: (خالد احمد و والاخرون، 2012، صفحة 190)

*-البحث عن المصادر الطاقة والموارد الأولية والمنتجات الزراعية والاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة.

*-البحث عن الأسواق في تلبية المتطلبات الاستهلاكية.

*-البحث عن الكفاءة بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية وغيرها.....،

*-البحث عن أصول إستراتيجية يتعلق بعمليات تملك أو الشركة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

*-البحث عن سياسات الدولة المضيفة، منها التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتسهيلات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال وسياسات الاستثمارات بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة معينة وتتمثل في ما يلي:

*الاستثمار المشترك(المرتبط الملكية)

*الاستثمارات المملوكة بالمستثمر الأجنبي

المطلب الأول: الاستثمار المرتبط بالملكية

الفرع الأول: الاستثمار المشترك: وتنشأ عن مساهمة شركتين على الأقل في الاستثمار وتعد من الأشكال الجديدة لا سيما كان للطرف المحلي أكثر مساهمة في رأس المال. أي أن لا يكون للأجنبي أغلبية في رأس المال. وإن لا تكون من تلك الشركات التي يكون فيها رأس مال موزعا بين الشركاء بكيفية تترك للشركة الأجنبية إمكانيات التحكم فيها. (خالد احمد و والاخرون، 2012، صفحة 170)

***. مزايا وعيوب :**

1- **مزايا بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات:** (عبد السلام، أبوقحف، 2001، الصفحات 489-490)

أ- يساعد الاستثمار المشترك(في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على انشأ وتملك مشروعات الاستثمارية تملكا مطلقا.

ب- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة في التملك المطلق لمشروع الاستثمار الخاص في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول .....الخ.

ج- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة والاستغلال الكامل للسوق.

ت- من واقع(ج) يمكن القول إن الاستثمار المشترك يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية صغيرة الحجم.

د- يساهم في اكتشاف طبيعة السوق المضيف وإنشاء قنوات التوزيع وحماية مصادر المواد الخام.

و- الاستثمار المشترك يساعد في تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار الخاص الأخطار الغير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

هـ- الاستثمار المشترك يساهم في عملية تسهيل دخول الأسواق من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.

ث- الاستثمار المشترك يساعد في تدليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

***أما من ناحية العيوب بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات ما يلي:**

أ- إن الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى الدولي والمحلي، في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينهما وبين الشركات الاستثمارية.

ب- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي والسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.

ج- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم عنها جزء كبير من انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج والمدخلات بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

د- يساهم امتلاك لمشروع الاستثمار في التخلف على العراقيل الناتجة عن الأشكال الأخرى للاستثمار مثل: التراخيص وعقود الإدارية وغيرها....

هـ- هدف شركات متعددة الجنسيات الحصول على صورة ذهنية جيدة وممتازة لدى جمهور الدول المضيفة، من أجل تسهيل مهمتها المتمثلة في سياسات التوسع والتسويق والحصول على تسهيلات وغيرها.

و- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة مما يشكل قلق لشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول خاصة إذا كانت استثماراتها في قطاعات حساسة مثل صناعة الأسلحة والأدوية وغيرها .....

2- الاستثمار في المناطق الحرة : هو الاستثمار القائم في قطاع الأرض التابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق متناء بحري أو بري أو بالقرب منه، ويتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخل إلى هذه المناطق من الدول ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجية منها لهذه الدولة معاملة الواردات، ومع أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدولة، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات،ودخول وخروج البضائع إليها ومنها. (عبد الكريم، بعداش؛، 2007-2008، صفحة 38)

3- **عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي :** (عبد السلام، أبوقحف، 2001، الصفحات 486-488)

أ- وجود احتمال تعارض في المصالح بين الطرفي الاستثمار. خاصة في حالة إصدار الطرف الوطني كنسبة معينة في مساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار.

ب- قد يسعى الطرف الوظيفي بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافي مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار السوق المعين.

ج- إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوظيفي قد يؤثر سلبيا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

د- يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة الكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويرجع هذا إلى عقد من الأسباب تتضح فيما بعد وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع لإنتاج أو التسويق بالدول المضيفة وهناك عدة أنواع للاستثمارات المملوكة منها:

أ- أهم أسباب الكامنة وراء عدم تفضيل الكثير من الدول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي هو خوضها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار السياسية على الصعيدين المحلي والدولي.

ب- لا توجد دلائل عملية كافية لتأيد حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية، الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

***مزايا وعيوب:**

أ- بالنسبة للدول المضيفة

مزايا:

*إن زيادة حجم التدفقات النقد ورأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة،كما أن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في اتساع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.

* إن هذا النوع من المشروعات يساهم في بناء تحديث ونقل التكنولوجيا في الدول المضيفة مقارنة مع أشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الغير المرتبط بالملكية

يستطيع المستثمر الأجنبي إدارة المشروع الأجنبي عن طريق وسائل أخرى غير ملكية وهي كتالي: (خالد احمد و والاخرون، 2012، صفحة 171)

1 عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وأخرى الشركات الوطنية بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج

سلعة معينة. أما عقود الإدارة هي عبارة عن اتفاقيات وإجراءات قانونية حيث تقوم فيها الشركات متعددة الجنسيات بإدارة الأنشطة الوظيفية للمشروع مقابل عائد مادي.

2 عقود التصنيع: وفيه تتضمن المؤسسة الأجنبية تصدير المؤسسة المحلية إذا تضمن أحكام هذا العقد آجال معينة لعمليات يتم بعدها تحويل عمليات التصدير إلى الشركاء المحليين.

3 عقود التراخيص ولامتياز: هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية التسريح للمستثمر المحلي باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع وخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد معين.

4 عقود المفتاح في اليد: هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

5- عقود الادارة: وهي عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي، وهنا يتم لاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين وهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والاجراءت القانونية يتم بمقتضاها قيام شركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح.

6- التعاقد من الباطن: ويمثل عقد بين البلد المضيف وشركات معينة يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية وإدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءات الإدارية منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو شركة متعددة الجنسيات.

خلاصة الفصل الأول:

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، المفكرين الاقتصاديين الخبراء وجل الدول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديدة بدراسة والتفسير. حيث نجد إن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسين مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالاقتصاديات الدول المضيفة لها.

حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور هام في توفير ونقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الضرورية لإقامة المشاريع الإنتاجية، وهذا ما جعل منها ضرورة لابد منها ومقصد للعديد من الدول المضيفة وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار الايجابية التي دفعت معظم الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد استحوذت الدراسات الحديثة للمجتمعات الدول العالم الثالث على أهمية التنمية وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.... من أجل النهوض بالمجتمع من التبعية والتحرر منه خلال إيجاد آليات واستراتيجيات خاصة في مجال الاقتصادي قصدا منها التحرر من طرف الأجنبي القوي ومحاولة الاكتفاء بمواردها. و باعتبار التنمية الاقتصادية عصب التنمية الشاملة ومحرك أساسي لتطور المجتمعات وكذا تسليط الضوء على دور التنمية الاقتصادية في رفع من أهميتها في المجتمع.

وفي هذا الفصل سوق نعرض ثلاثة مباحث وهي كتالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: أساليب قياس التنمية الاقتصادية وطرق تحقيقها

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوي المعيشة وتوفير أسباب الحياة الكريمة، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها كوسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة يجب أن تكون دائما في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

المطلب الأول: تاريخ نشأة التنمية الاقتصادية

إن التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،وخصوص بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، إذا أثر كثيرا على مجتمعاتها، بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها،ويعد أنها الاحتلال الأوروبي الدول لهذه الدول، بقيت تعاني انخفاض في معدل المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيات الاقتصاديات بمصطلح الدول النامية. (مجد، فرارجة؛، 2022)

ومن الملاحظ أن البنك الدولي اهتم بصورة واضحة سنة 1985 بمتابعة وملاحظة مؤشر التنمية الاقتصادية بجميع الدول النامية وخاصة الدول التي تكون ذات دخل منخفض بصورة نسبية، مما لا شك به أن الدول النامية تكون أكثر الدول بحاجة لدعم في تنميتها الاقتصادية، وعلى وجه التحديد التي يصل بها معدل دخل الفرد لأقل من 400 دولار أمريكي، وبتالي يتضح من ذلك أن التنمية الاقتصادية تمثل دور محوري وهام بالواقع الاقتصادي للدول المختلفة وعلى وجه التحديد الدول التي لديها مشاكل وصعبة بالتعامل مع القطاع الاقتصاد. (انجي، بلال؛، 2022)

*المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم التمنية : وتعرف بأنها عملية حضارية متكاملة بدفع كفاءة لقوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي لازم للتوسع المضطرد في الاستثمار كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب. (عمار، بوجمعة؛ أ.المهدي، السعيد؛، 2016، صفحة 61)

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية وقد تعرفت إلى عدة تعارف منها: (جابر ، احمد بسيوني؛ محمد، محمود المهدي؛، 2012، الصفحات 40-41)

-**التعريف الأول:** بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي.

-**التعريف الثاني:** هي العملية التي يتم بمقتضاها التي تسمح بدخول الاقتصاد الوطني نحو مرحلة النمو الذاتي، وعرفها**EDGAR. Owen**. في كتابه 1987، بأنها لا تقتصر على جانب الاقتصادي فحسب بل تجمع بين هيكل الحكومة والأفكار الأساسية و ثقافة المجتمع.

-**التعريف الثالث:** وعرفها A.K.ASEN أنها تعمل على توسيع الحقوق و القرارات، فلأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية.

و التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنيان أو التغير البنيان للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة للمجتمع وأفرد المجتمع. (مدحت، لقريشي؛، 2009، الصفحات 122-123).

-**تعريف الرابع:** التمنية الاقتصادية هي أداة لتحقيق أهداف محددة في المجتمع، ولابد من التأكيد بأنها عملية لا تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات افرد المجتمع، ويجب أن يتفاعل معها جميع الأفراد لغرض إنجاحها. (مدحت، لقريشي؛، 2009، الصفحات 122-123).

ثالثا: أهمية التنمية الاقتصادية

تسعي كل الدول التي أن ترفع مستوى المعيشة سكانها وأوضاعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث توفر الظروف العامة الملائمة للتنمية القطاعات الاقتصادية عن طريق توفير الاستقرار وتشجيع الاستثمار، التوسع في البرامج التدريبية للتنمية الاقتصادية. والسعي لتوفير الأساليب الفاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

وترتكز أهمية التنمية الاقتصادية في بعض النقاط منها: (قنادزة، جميلة؛، 2017-2018، الصفحات 75-76)

أ- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية.

ب- تحسين مستوى معيشة الأفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية.

ج- زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال توفير السلع ورفع المستوى الصحي والتعليمي.

د- تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.

و- تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة.

رابعا:أبعاد التنمية الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي: (مدحت، لقريشي؛، 2009، الصفحات 131-134)

- **البعد المادي(الاقتصادي):** إن مفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير والتقسيم الاجتماعي للعمل، أي تحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النمو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

أ- تحقيق التراكم الرأس المالي.

ب- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

ج- سيادة الإنتاج السلعي.

د- عملية تكوين السوق القومية.

***البعد الاجتماعي:** يتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان ومؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر، وأصبح هدف التنمية اتساع الحاجات الأساسية.

***البعد السياسي:** ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة الإمكانيات الذاتية والداخلية بحيث لا تقوم بسيطرة على الاقتصاديات البلدان النامية.

***البعد الدولي:** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي فد فرضت نفسها على المجتمع الدولي مما أدى إلى ظهور هيئات دولية، كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي. وفي الستينات ظهرت منظمة **gatt** أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وتهدف هذه الاتفاقيات الدولية إلى توطيد العلاقات بين البلدان.

***البعد الحضري:** تعتبر التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية:

وتتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة الهيكل الاقتصادي وهي كتالي:

أهداف الأساسية وهي: (أوكيل، حميدة؛، 2015-2016، صفحة 70)

أ-**زيادة الدخل القومي الحقيقي:** لا سبيل للتخلص من الفقر وانخفاض مستوى المعيشي للبلدان النامية. إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي المتمثل في إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية.

ب- **رفع مستوى المعيشي:** هي إحداث التغيرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة من أجل تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فالتنمية لا ترتكز على تغير الكمي فقط وإنما تشمل التغيير النوعي كذلك بهدف تحقيق ضروريات الحياة المادية والصحية والثقافية ... الخ. و تعتبر وسيلة لرفع المستوى المعيشي الذي يقاس بمؤشرات كثيرة منها ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات واتساع حاجته كما تقاس قدرة الفرد على الإشباع بالمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل ومستوى توزيعه.

ت- **تقليل التدفقات في التوزيع الدخل والثروات أفراد المجتمع:** إن الهدف تقليل التدفقات في التوزيع الدخول مابين الأفراد المجتمع في الدولة التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعتبر هدف اجتماعي أيضا،لأن معظم الدول التي تعاني من الدخل القومي وانخفاض في متوسط الفرد تعاني من إخلالات هيكلية في توزيع الدخل والثروات. (صدام يوسف جميل ، دغش، 2018-2019، صفحة 34).

ج- **التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي:** إن عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع وإنما عملية التنمية شاملة ولهذا السبب فإن عملية التأثير على التركيب النسبي الاقتصادي القومي توجب عملية التنمية تحريك كافة القطاعات الصناعية والزراعية وعدم سيطرة قطاع معين من القطاعات دون الآخر حتى لا تكون الآثار العائدة على الاقتصاد تعتمد على نتائج قطاع معين. (صدام يوسف جميل ، دغش، 2018-2019، صفحة 35).

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية(استراتيجيات،مؤشراتها وعقباتها)

للتنمية الاقتصادية إستراتيجيات مختلفة عن بعضها وتتميز في الاقتصاد، وكذلك لها مؤشرات وعقبات توجهها، وسنحاول شرحها في ما يلي:

المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

اتبعت الدول المختلة توجهات متباينة بخصوص إستراتيجية المنافسة لتحقيق التنمية الاقتصادية منها:

1 **الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية:** أثبتت تجارب العديد من الدول بأن للزراعة دورا هاما قي تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في مراحل الأولى من التنمية وذلك اعتمادا على ما يوفره قطاع الزراعة من موارد مالية وتمكن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في عوامل التالية: (جابر ، احمد بسيوني؛ محمد، محمود المهدي؛، 2012، صفحة 94)

*توفير كميات أكبر من المواد الغذائية لسكان.

*زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.

*توفير الصرف الأجنبي للاستيراد السلع رأس المالية من خلال الصادرات الزراعة.

*إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل عملية الانتقال جزء من هذه الدخول عن طريق إلى الحكومة.

*يوفر القطاع الزراعي مصدر للعمالة للقطاع الصناعي.

*زراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.

2 **الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:** إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع المصنعة وإنتاجية وهو شرط ضروري لتنمية في نفس الوقت، وهو مرفق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك هناك تنمية حقيقية دون التصنيع، كما أنه يساهم في تحقيق التنمية باعتبار هذا القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع. ومن بين آثار الايجابية التي يوفرها التصنيع للاقتصاد ما يلي: (جابر ، احمد بسيوني؛ محمد، محمود المهدي؛، 2012، الصفحات 98-101)

1 **تصنيع المواد الأولية الزراعية:** أن القطاع الصناعي يعمل على تصريف الإنتاج الزراعي والتأمين الأسواق له ورفع قيمة المواد الأولية.

2 **توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي:** يقوم القطاع الصناعي بإنتاج الكمائن والآلات الزراعية التي يستخدمها القطاع الزراعي لتطوير إنتاجه.

3 **يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها:** إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة منها، ما هو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير. وحتى السلع المنتجة أساسا للسوق الداخلي فإن الفائض منها عن حاجة المحلية يوجه للتصدير يوفر العملات الأجنبية مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.

4 يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات: يوفر القطاع الصناعي فرص العمل للعاطلين عن العمل كليا أو جزئيا ويساهم في خلق وزيادة الدخول للعاملين، فإن توسع القطاع الصناعي يساهم في رفع مستوى إنتاجية العمل ويقوم برفع معدلات النمو في الناتج القومي. كما أنه يعزز من مهارات وتكوين وتدريب العاملين واكتسابهم الخبرة التي تساعد في رفع مستوى الإنتاجية.

5 **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن تطور وتوسع القطاع الصناعي من شأنه أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، إذ أنه يساعد على تقيل الاعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية. وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة، وعلية فإن تطور الصناعة يعمل على تجنب تقلبات وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

3 إستراتيجية النمو غير متوازن: ويقصد بأسلوب النمو عير المتوازن هو اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية لتوجيه دفعة قوية إليها. وتقود هذه العملية الأنشطة الاقتصادية أي أحداث إخلال مقصود في النمو التوازن للاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة وهادفة، تلك هي إستراتيجية النمو غير المتوازن. فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل كما تقتصر إلى قدرة على التنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن أهم الاقتصاد يوجه إلى إستراتيجية النمو الغير متوازن يتمثل في افتراض أن هذه الإستراتيجية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية، ويتضح هذا من كونها تتخذ من خلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حيث المنظمين للأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، وإن التنمية الاقتصادية لا تتم في ظل التخطيط الشامل الذي يتضمن حصر وتعبئة الموارد

الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى مختلف وجوه النشاط الاقتصادي طبقا لما تقرره الخطة القومية على أساس تعظيم لعائد الاجتماعي للاستثمارات. (قيس عماد أحمد، العدوان؛، 2017-2018، صفحة 15)

4 **إستراتيجية النمو المتوازن:** يرى رواد هذه الاستراتيجية النمو المتوازن إحصاء يسمى بفكرة الدفعة القوية أن عملية التنمية الناجحة تتطلب لقيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاق واسعا ويشتمل على العديد من الأنشطة الاقتصادية حتى يتم تحقيق التنمية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى المتطور أو المتقدم وأهم رواد هذه الإستراتيجية هم (ردز نشتي،رودان،فيركسه،وآرثر لويس). (محمد عبد العزير و والآخرون، 2010، صفحة 184)

ووضح "**نيركس**" سبب تأييده لهذه الإستراتيجية لأنه كان يرى إن الاستثمار قي صناعة واحدة بدون أن يرافقه استثمار في صناعات أخرى سيكون فاشلا، طالما أن الاستثمار في الصناعة سوف يكون بدون مكافأة بسبب عدم كفاية الطلب على الإنتاج. ويقول أيضا أن زيادة في الإنتاج على مدى الواسع مع السلع القابلة للاستهلاك. يجب إن يكون متطابق مع نمط تفصيلات المستهلكين. مما يوجب الطلب عليها (قيس عماد أحمد، العدوان؛، 2017-2018، صفحة 16)

ومن أهم الحجج التي يسند إليها مالا يسمى النمو التوازن: (محمد عبد العزير و والآخرون، 2010، صفحة 185)

1وفرات الحجم الكبير: وتتمثل في أنه هناك العديد من الصناعات التحويلية خاصة التي تكون بها رأس المال الثابت الكبير، مما يترتب على زيادة إنتاجها بصورة كبيرة، انخفاض التكلفة للإنتاج في المجتمع.

2 **وفرات الخارجية:** وتكون بسبب تشابك قطاعات الاقتصاد القومي وتداخلها، حيث أنه في حالة إقامة عدد من الصناعات معا في نفس الوقت،فإن كل صناعة تولد طلب على إنتاج الصناعات الأخرى نتيجة للزيادة في الدخول وتنوع الحاجات البشرية.

3 كبر الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية: حيث أن هذه المشروعات ضخمة وغير قابلة للتجزئة كما يستحسن إقامتها في وقت واحد من أجل تخفيض تكاليفها، كما أنها تساعد في توفير الخدمات للمشروعات الصناعية، وتحقيق لها العديد من وفرات الخارجية.

4 ارتفاع معدلات النمو السكاني: وهذا لان معدلات النمو للبلدان النامية مرتفعة وتصل لإضعاف البلدان المتقدمة. وجب على الحكومات إقامة مجهودات لمضاعفة التنمية من خلال الاستثمارات في كافة المجالات من أجل تحسين المستوى المعيشي لإعداد المتزايدة من السكان.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

أولا: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية: لتنمية الاقتصادية مؤشرات مختلفة ونظرا لتطورها ومع التغير في مفهومها أدى إلى ظهور العديد من المؤشرات ويمكن أن تصنف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي لبلد (الناتج الوطني الخام ،الناتج المحلي الخام،الديون، الصادرات،الوردات ....)وهي كتالي :

*الناتج الوطني الخام **PNB(GNP)** أو الناتج المحلي الخام **(GDP).**

الناتج الوطني الخام **PNB** هو إجمالي قيم السلع تامة الصنع والخدمات المنتجة من مجتمع معين خلال سنة معينة ،حيث يتم إنشاء السلع الوسطية، ويضم الناتج الوطني الخام إنتاج المواطنين المقيمين في البلد وكذلك إنتاج المواطنين المقيمين خارج ذلك البلد. أما الناتج المحلي الخام **PIB** فهو بنسبة الناتج الوطني الخام حيث يضم كل الإنتاج المحققة على مستوى بلد معين بما فيه إنتاج الأجانب المقيمين في هذا البلد، لكن من استثناء الإنتاج المواطنين المقيمين في الخارج. (جميلة، معلم، 2016-2017، الصفحات 17-18)

*الدخل الفردي: أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في الإنتاج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد وعن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد تبين الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا. (قنادزة، جميلة؛، 2017-2018، صفحة 66)

*الحاجات الأساسية: بعد الانتقادات التي وجهة إلى مقياس الدخل، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية فقد تبين هذا المقياس في المؤشر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبين هذا

مفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الحماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية **(ILO)** له. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات

الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية. (قنادزة، جميلة؛، 2017-2018، صفحة 67)

ثانيا: مؤشرات الاجتماعية.

يقصد المؤشرات الاجتماعية الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لإفراد المجتمع وما يترتب بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية، وجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التي تعكس مستوى المعيشة منها الجانب الاقتصادي، لاشك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية ونقص الغذاء وتنقسم المعايير الاجتماعية هذه إلى نوعين من المعايير منها معايير فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة والأخرى معايير مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة. وسوف يتم تناول هذه المعايير وأهم المؤشرات التي تعبر عنها ما يلي : (محمد عبد العزيز و والآخرون، 2008، الصفحات 109-118).

أ-**المعايير الصحية:** من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

*معدل الوفيات لكل ألف من السكان.

*معدل توقع الحياة عند الميلاد.

*عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات ...الخ.

ب-**المعايير التعليمية:**

*نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد المجتمع.

*نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من الأفراد المجتمع.

*نسبة المنفق على التعليم الإجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج-معايير التغذية:

*متوسط نصيب الفرد اليومي من التغيرات الحرارية.

*نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

و-دليل التنمية البشرية:

هو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:

*معيار العمر المتوقع عند ميلاد (مؤشر صحي).

*معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعلمي) ويتكون من معيارين جزئيين وهما معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط عدد السنوات الدراسية في المؤسسات التعليمية.

*معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ثانيا: مصادر التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية مصادر مختلفة لتمويلها وتتسم هذه المصادر إلى قسمين هما:

*مصادر الداخلية للتنمية.

*مصادر الخارجية للتنمية.

1 **المصادر الداخلية للتنمية وتتمثل في:** (سهيلة ، فريد النباتي ؛، 2015، الصفحات 104-117)

أ-**المدخرات الوطنية** : يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي الناتج عن المدخرات هو إحدى أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ويقتضي ذلك زيادة في المدخرات الوطنية. كما أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار. كما تعتبر تعبئة المدخرات المحلية شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية ويتم تحديد هذه الوسائل كما يلي:

*ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخول .

*تطوير وتحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.

*العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات ادخارية بل يتحين أن تكون بالمجان كي تجتذب صغار المدخرين بالإضافة إلى تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطات إلى الاستثمار.

*العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها جيدا وهو أمر سيجعل الأفراد أكثر مثلا بالادخار.

ب-**التصدير:** للتصدير أهمية كبيرة قصوى في الاقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على الصادرات الاقتصادية لذلك المجتمعات حيث تقوم عملية التصدير بتحقيق أثر إيجابي للتقلبات الاقتصادية السيئة وتدعم قوة المساومة الدولة في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية كما تقوم بتوسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع،كما أن تنظيم القدرة التنافسية للصادرات بالقدر الذي يوفر للتنمية مصدرا وطنيا خالصا، يتوفر على المعلومات منها:

*الإنتاج وفق موصفات دولية وبجودة ملائمة.

*البيع بسعر تنافسي ويأتي على رأس ذلك العمل على تخفيض تكلفة النقل.

*الالتزام بالمعايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات كما هو الحال في السلع الزراعية.

*الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة .

*الاهتمام بخدمات ما بعد البيع كما هو الحال في السلع الصناعية.

2 **مصادر الخارجية للتنمية:** نظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بمتطلبات التنمية دفع بالدول النامية إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب وتشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من خارج الاقتصاد القومي. وتتعدد أشكال التمويل لعملية التنمية إذ تشمل: التدفقات والتحويلات، مؤسسات الدولية، المنح،الإعانات، القروض التي تكون عامة أو خاصة، الاستثمار الأجنبي أو الغير المباشر.

حتى تتمكن الدولة من زيادة مواردها المالية وزيادة فعالية الإنفاق الحكومي لتحقيق التنمية لابد لها من تطوير النظام الضريبي واستحداث ضرائب ملائمة ومنع التهرب الضريبي وترشيد الإنفاق العام والعمل على رفع الإنتاجية وتخفيض التدريجي لاعتمادات الدعم والتقليل من الاعتماد على مصادر الخارجية. (أوكيل، حميدة؛، 2015-2016، صفحة 96).

المطلب الثالث:عقبات التنمية الاقتصادية ومستلزماتها

-أولا عقباتها:

توجد العديد من العقبات المختلفة للتنمية الاقتصادية التي تخلق المشكل في البلدان المختلفة وتعيقها في أنشطتها الاقتصادية وهي كالتالي:

1- **العوائق السياسية:** إن من أهم الآثار السلبية السياسية هو التدخل الأجنبي في تلك الدول يؤثر سلبا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات، في ظل التيار العولمة المتنامي قي العصر الحالي تزيد هيمنة الدول الدائنة خلف ستار مؤسساتها الدولية المالية المختلفة من بنك النقد الدولي إلى صندوق النقد إلى شركات متعددة الجنسيات وغيرها .....وظهر يوضح ما يعرف بسياسة الازدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة والتنظيم العالمي الجديد، وأصبح هذا النظام يبيح لدولة معينة ما يحرمه على غيرها حسب ما تمليه المصالح الإستراتيجية لها. (أحمد علي ، أنسايمي ؛، 2018، الصفحات 61-62)

2 العوائق الاقتصادية وهي كالتالي: (قنادزة، جميلة؛، 2017-2018، صفحة 37)

أ- انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية.

ب-عدم ظهور عرض الاستثمار المربحة.

ج- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.

د-عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا عادلا.

هـ- ضعف البيانات الصناعية الزراعية.

ح- سيادة الإنتاج الواحد.

3 العوائق الاجتماعية: إن عملية توظيف والتوزيع للوظائف يؤثر على عملية التسريع والتنمية من خلال الأسس التي تعتمد عليها عملية توظيف الأفراد، إذا كانت على أساس الوساطة المحدودية سيكون الأثر السلبي بشكل مؤكد على عملية التنمية أما عكس ذلك فإن حسن الاختيار للأفراد يؤدي آثار إيجابية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية. (صدام يوسف جميل ، دغش، 2018-2019، صفحة 38)

4 **العوائق التنظيمية والتكنولوجية:** إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب إدخال العنصر التكنولوجي على عملية الإنتاجية من خلال القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية عالية وعكس ذلك سيكون الأثر السلبي على التنمية الاقتصادية. (صدام يوسف جميل ، دغش، 2018-2019، صفحة 38)

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على العناصر مختلفة وتتمثل في الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وتكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي بوصفها مستلزمات التنمية الاقتصادية.

1 **تراكم رأس المال:** إن تراكم رأس المال يمكن أن يضيف موارد جديدة مثل استصلاح الأراضي الغير المستعملة أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلا مثل نظم الري والأسمدة والمبيدات الحشرية ولكن السمة الأساسية التي ينبغي أن تأخذ في اعتبار هي وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل في تقليل حجم الاستهلاك الحالي أي زيادة حجم الادخار والاستثمار هما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل، ونلاحظ أنه في البلدان النامية والتي تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة يكون من الصعب عليها تكوين رؤوس الأموال من أجل الاستثمار في الوقت الذي تكون فيه هذه البلدان في حاجة ماسة لهذه الأموال من أجل إقامة مشاريع وتطوير المشاريع القائمة وتصدير البناء التحتي اللازم لها وغير ذلك وبتالي فإنه يكون على عاتق الدول النامية عبئ كبير لتأمين رأس مال لازم لتحقيق تنميتها، تعد هذه المشكلة من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية. (ابتهال أحمد ، قابقلي؛، 2013-2014، صفحة 22)

2 **الموارد الطبيعية:** للموارد الطبيعية أهمية في التنمية الاقتصادية حيث يرى البعض أن الموارد الطبيعية لها دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخاصة في المراحل الأولى، حيث يتم استغلالها بشكل مناسب،لأنها تشكل أهمية في هذه العملية وبعض الأخر يرى أن الموارد الطبيعية ليس لها الدور في عملية التنمية،والدليل على ذلك أن هناك العديد من الدول المتخلفة التي تمتلك موارد الطبيعية، فإنها عاجزة عن استغلال مواردها بالشكل الأمثل والذي يحرم مصالحها وتنميتها،ومنها الدول العربية وخاصة الدول الخليج، وبالمقابل هناك العديد من الدول التي لا تمتلك موارد الطبيعية ولكنها حققت تقدم اقتصاديا كبير. ويرجع ذلك إلى أن ندرة البلدان المتقدمة على التعويض عن نقص الموارد الطبيعية للبلدان المتخلفة راجع لسبب التقدم التكنولوجي والتطور واكتسابها رأس مال ضخم وارتفاع كفاءة العنصر البشري لديها. (ابتهال أحمد ، قابقلي؛، 2013-2014، صفحة 23).

3الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدي الأفراد والتي تدخل كمستلزم في عملية الإنتاجية. و تلعب الموارد البشرية دورا مهما في عملية التنمية حيث أن الإنسان غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت. لذا فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى. ومن خلال زيادة النتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، فهو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، لذا ثمار التنمية الناجحة عن نشاط الإنساني وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها وبتالي كمنتفع منها، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية. (إيمان نور اليقين، خلادي، 2011-2012، الصفحات 17-18)

4-التكنولوجيا: إن التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة، لتقيد بالإنتاج وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستثمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من النقاط منها:

*براءة الاختراع والعلاقة التجارية.

*المعرفة غير المسجلة أو غير قابلة لتسجيل وفقا للقوانين تنضم براءة الاختراع والعلاقة التجارية.

*المهارات التي تنفصل عن الأشخاص العاملين.

*المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة في المعدات.

- وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تساهم في:

أ- زيادة القدرة المتاحة من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة. أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على كشف الموارد الطبيعية.

ب-إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي.

ج- زيادة الإنتاجية الموارد الموجودة،أي تحقيق اقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في عملية الإنتاج.

د-اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وتقليل التكاليف وما إلى ذلك. (إيمان نور اليقين، خلادي، 2011-2012، الصفحات 18-19).

المبحث الثالث مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

حيث نبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته على المستوي العالمي :

المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوي العالم .

نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم بنحو 2.90% خلال فترة 1970 إلى غاية 2020، ليصل حجم الاستثمار للعالم نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 13.3 مليار دولار أمريكي في عام 1970 .

خلال عام 2020 لاسيما في أعقاب جائحة كوفيد19، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم بنحو 531 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 34.7% مقارنة بعام 2019، وذالك نتيجة الإغلاق التام في أغلب الدول من أجل التصدي للجائحة، حيث أدى ذالك إلى تراجع المشاريع الاستثمارية القائمة في العديد من الدول وإعادة تفكير الشركات متعددة الجنسيات في إعادة تقيم مشاريعها الجديدة.

تعتبر دول الأسواق الناشئة في دول آسيا من الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت حصتها حوالي 50% من إجمالي التدفقات الاستثمارات الوردة للعالم عام 2020، بالمقابل استحوذت دول الاتحاد الأوروبي على حوالي 12.3% من إجمالي الاستثمارات في العالم.

الجدول رقم 02-01: حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الأقاليم .

الأقاليم	2015	2019	2020
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2.24	2.18	2.97
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7.71	10.49	8.77
الإقتصادات النامية منخفضة الدخل	0.80	0.92	1.28
الأسواق الناشئة أسيا	24.21	31.03	49.99
الإتحاد الأوروبي	31.02	27.82	12.31

المصدر: (محمد و وأخرون، 2022، صفحة 19)

الشكل رقم 02-01: حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الأقاليم

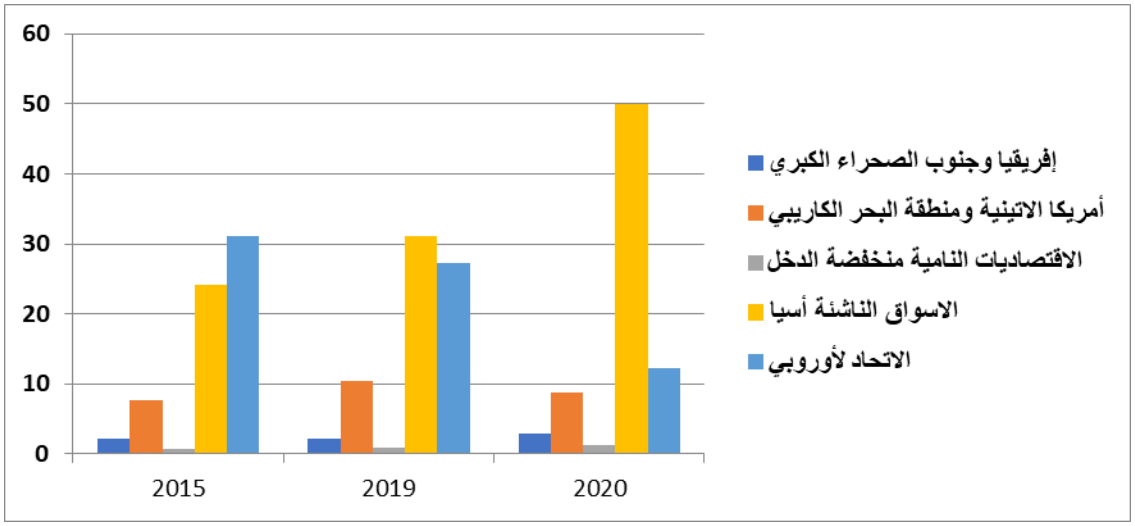

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد19 إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول في أغلب الأقاليم باستثناء الدول الناشئة في آسيا والدول العربية حيث ارتفعت بنحو 5.1 و2.5 % في عام 2020 على الترتيب وسجل أكبر تراجع في دول الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تراجعت بنحو 71و45.4 في المائة عام 2020.

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شركات متعددة الجنسيات)

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي وقد اكتسبت ذالك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بالإنتاج والتسويق كميات معتبرة من السلع والخدمات عبر الأسواق المتعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذالك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء

عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها. (زغدار، 2004، صفحة 160)

أصدرت مجلة فور تشن للعام 2022 قائمة الشركات المتعددة الجنسيات والترتيب لديها حيث احتلت **walmart** المرتبة الأولى للعام التاسع على التوالي. واحتلت أمازون المرتبة الثانية، والمركز الثالث ينتمي إلى شبكة الدولة

سجلت سلسلة متاجر التجزئة الأمريكية **walmart** إيرادات سنوية مذهلة بلغت 572.75 مليار دولار في عام 2021، لتحتل المرتبة الأولي للعام التاسع كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم02-02: ترتيب لبعض الشركات العالمية حسب الأرباح.

ترتيب	اسم	الأرباح (مليار دولار)	نسبة تغير الأرباح
6	**سعودي أرمكو**	105.36	113.8
7	**أبل**	94.68	64.9
14	**بيركشاير هاثاواي**	89.79	111.2
17	**ألغابات**	76.03	88.8
33	**ميكروسوفت**	61.27	38.4
22	**البنك التجاري الصناعي الصيني**	54.00	18
63	**مورجان تشيس**	48.33	65.9
24	**بنك البناء الصين**	46.89	19.4
71	**منصات ماتا**	39.37	35.1
28	**البنك الزراعي الصيني**	37.390	19.5

المصدر: (ندى، 2020)

واحتلت المرتبة السادسة شركة ارامكو السعودية، وعملاق التكنولوجيا أبل المركز السابع، ومجموعة فولكس فاجن لصناعة السيارات الثامنة ، وسلسة الصيدليات الأمريكية **cvs health** العاشرة . (ندى، 2020)

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزن المدفوعات والصادرات والتقدم التكنولوجي

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا وسلبيا على ميزان المدفوعات والصادرات والتقدم التكنولوجي وسنحاول شرحها في نقاط التالية:

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: وفيها الآثار الايجابية والسلبية: (منير و والآخرون، 2020، الصفحات 23-24)

1 الآثار الإيجابية:

أ- قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء وحدات إنتاجية للإحلال الواردات، مما يعني أن الدول المضيفة ستخفض من نفقاتها من العملة الصعبة لأجل الاستيراد ومن هنا نقل مشكلة النقد الأجنبي ويحدث ذلك تأثير إيجابيا على ميزتن المدفوعات.

ب- زيادة الصادرات البلد المضيف من السلع والخدمات نتيجة إنشاء المستثمر الأجنبي لوحدات إنتاجية في البلد المضيف ومنه الحصول على العملة الصعبة، وهو ما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

ج-إ قدام المستثمر الأجنبي على بيع العملات الأجنبية من أجل الحصول على العملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة ويرفع قيمة العملة وبتالي زيادة دخول العملات الصعبة مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

د-التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.

2 الآثار السلبية:

أ-تحويل خدمات لتمويل.

ب-تحويل الأجور والدخول للعاملين فيها.

ج-اقتراض من داخل الدول المضيفة وبتالي من كان حلا لنقص المدخرات يصبح مشكلا.

د-قد لا تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بإعادة الاستثمار أرباحها في البلد المصيف وهو ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات خاصة كلما زاد تدفق رؤوس الأموال خارج البلد المصيف.

و- تأثير الشركات متعددة الجنسيات لسياسة التسعير الصادرات والواردات: حيث تقوم الشركة الأم بتسعير الصادرات من فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية أو أدنى من السعر المطبق عالميا، وتعتمد على تسعير وارداتها إلى فروعها بأقل من السعر المطبق عالميا والدافع وراع هذه السياسة هو محاولة نقل العبء الضريبي من الدولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة أو كوسيلة مستمرة لنقل الأرباح إلى شركات الأم.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

-هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، لأن زيادة الصادرات تؤدي لزيادة تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلد، ولاسيما أن التعامل الخارجية لأي بلد تتم بالعملات الأجنبية وبالعكس في حالة زيادة الإسترداد يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج، وإن مشكلة الرئيسية لدى الدول النامية يرجع إلى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسيات ذات نشاط الدولي، وتمكن في كيفية الاستفادة من النواحي الإيجابية لنشاطها من دون الوقوع في شرك التبعية، الذي ينشأ من خلال شركات دولية ذات نشاط الإنتاجي المعد للتسيير.

-إن أهمية الصادرات بوصفها عاملا مهما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مدعمة بناتج البحوث التجريبية السابقة ومنها دراسة **gohn sen** اللذان وجدا أن التصنيع لغرض التصدير هو من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار.

وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، وناقشت أغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ومنها دراسة "**LAMER**" 1985إلى وجود علاقة سببية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن الصادرات تسبق الاستثمار في أقطار التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي المباشر وتشير دراسة "**PAIN"."WAKELIN** "عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار الإتحاد الأوروبي لمدة 1977-1982 واستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتبارية **OLS** أن الصادرات تأثر بشكل إيجابي في جذب الاستثمار. (أحمد عمر ، دنيا؛، 2007، الصفحات 131-132)

الجدول رقم 02-03: التجارة الخارجية العالمية الإجمالية خلال فترة(2011-2020)مليار دولار

السنة	الصادرات العالمية(م.د)	الواردات العالمية(م.د)
2011	182910	184870
2012	184040	186080
2013	187840	188740
2014	189350	190240
2015	164820	167660
2016	160410	161888
2017	177351	179648
2018	164654	168005
2019	190147	192842
2020	175829	178121

المصدر: (بوزانة و حمدوش، 2022، صفحة 148)

الشكل رقم 02-02: التجارة الخارجية العالمية الإجمالية خلال الفترة 2011- 2021

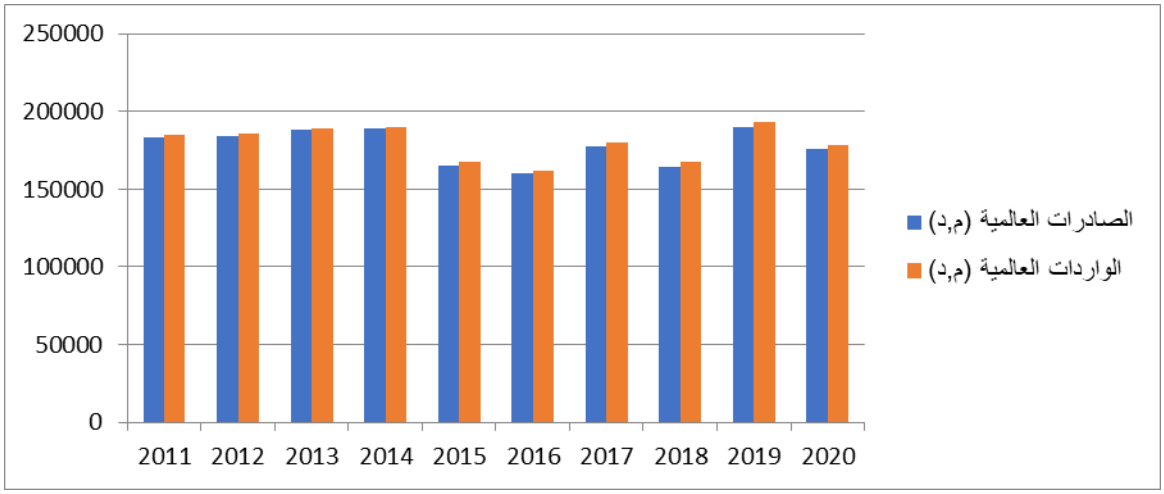

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم التكنولوجي

– توسع وانتشار التكنولوجيا وانتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى شركات محلية، يؤدي إلى زيادة إنتاجية الخاصة الشركات المحلية حيث يساعد التقدم التكنولوجي على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي. (جميلة ، ساحلي ؛ مجاهد، سيد أحمد؛، 2021، صفحة 201)

– وبالمقابل تتطلب عملية الانتقال والاستفادة من الأثر الامتدادي التكنولوجي توفر مجموعة من الشروط في البلد المضيف حتى تتم الاستفادة من الآثار الايجابية لهذه التكنولوجيا، والتي تمثل في ما يلي: (بشير، هارون، 2021–2022، الصفحات 109–110)

1– مساندة مؤسسات الحث العلمي، محاولة الاستفادة المثلى من التبادل العلمي مع المؤسسات المماثلة من خلال الاتفاقيات وعقود تبادل الخبرات.

2– التنمية والتطوير أساليب تكوين رأس المال البشري وإعطاء أهمية كبيرة للتعليم والتدريب وهذا نظرا لدور العنصر البشري الفعال في استعان و تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

3– إرساء القوانين والتسريحات اللازمة التي تسهيل نقل التكنولوجيا للدول المضيفة والحرص على تنفيذ الشركات الأجنبية لعقودها واتفاقياتها المبرمة دون إخلال.

4–وضع مخطط عمل محكم يعطي الأولوية لنوع التكنولوجيا المستهدفة وتحديد الأساليب المناسبة لنقلها للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تمثله غالبا الشركات الأجنبية من خلال مشاريعها الاستثمارية المقامة في الدول المضيفة إما بصفة فردية أو بشراكة كم الشركات المحلية، تقوم بجلب التكنولوجيا اللازمة وضرورية للعملية الإنتاجية أو الخدمية بحسب طبيعة النشاط، وهو ما ينجم عنه تحسين وتطوير أساليب الإنتاج وكذلك الاستفادة العنصر البشري من المهارات الفنية والتقنية.

الجدول رقم02-04: مستويات مؤشر النقل الجوي واشتراكات الهاتف الخلوي واستخدام الانترنت لدى الأفراد خلال فترة (2011-2020)

السنة	النقل الجوي والشحن مليون طن –كم	اشتراكات الهاتف الخلوي لكل 100شخص	الأفراد الذين يستخدمون الانترنت كنسبة من السكان
2011	1713700	9700	2800
2012	1971200	10300	3100
2013	2223400	10700	3400
2014	2469900	10700	3800
2015	2591800	10600	4200
2016	2787000	10300	4300
2017	3034300	10100	4800
2018	3186900	99	5400
2019	3162200	99	6100
2020	2733200	97	6900

المصدر: (بوزانة و حمدوش، 2022، صفحة 143)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستويات النقل الجوي والشحن في تطور مستمر نتيجة عقد العديد من شركات التعاون في هذا الشأن ومع ظهور فيروس كورونا انخفضت مستويات النقل الجوي والشحن بقيمة كبيرة نتيجة سياسة الإغلاق الكلي في اقتصاديات الدول العربية فيما عرفت مستويات المؤشرات الأخرى الخاصة بالهاتف الخلوي والانترنت ارتفاع غير مسبوق خلال فترة الدراسة وقد صرح صندوق النقد العربي في تقاريره السنوية أن الفجوة الاستثمارات العامة في الدول العربية خلال الفترة 2016إلى عام 2040، حسب ما هو متوقع قد تصل إلى ما يقارب 421 مليار دولار، كما أن هذه الفجوة قد تتركز بصفة كبيرة حسب قطاعات في الطرق بقيمة 322.0 مليار دولار تاليها الاستثمار في توفير المياه عبر البنية التحتية بقيمة 61 مليار دولار، كما شملت أيضا فجوة الاستثمار في البنية التحتية قطاعات أخرى مثل: الكهرباء والاتصالات، والموانئ.....الخ.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد مفهوم التنمية تطورا ملحوظا أين أدركت العديد من الدول المضيفة بالتنمية بأنها ليست قضية اقتصادية فحسب، بل إن التنمية مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور المجتمعات، حيث بدأت تظهر النظرة الواسعة، التي تأكد بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة. التي تتضمن ألثر ن مجرد ارتفاع في الدخل، لتشمل تعليما أفضل ومستوى أعلى من الصحة والتغذية وبيئة أنظف وحرية فردية أكبر. والتي تعني أن التنمية كحالة من الرفاه البشري أكثر منه نمو اقتصادي.

وتشمل التنمية الاقتصادية عنصر أساسيا في رؤية كافة الدول، وهي بمثابة محرك تطور من خلال توفيرها فرصا أكثر وحياة أفضل للمواطنين، إلا أن التنمية في الدول العربية بشكل خاص تتأثر بعوامل معوقة كثيرة، تتراوح من ضعف وعجز في التخطيط وضعف المؤسسات وعدم توفر العمالة الغنية المدرجة و الأزمة، وعدم الاستقرار السياسي ويعتبر عدم وجود التمويل المناسب وخاصة التمويل الأجنبي عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم معوقاتها. وهو ما نسعى لكشفه في الفصل التالي من خلال إبراز أهم الاستثمارات في الدول العربية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار المباشر تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تمهيد:

من خلال معرفتنا من الفصلين السابقين للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية استخلصنا أهم المميزات، وفي الفصل الثالث سنقوم بدراسة تحليلية للفصلين السابقين من خلال الاتجاهات للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقه إلى الدول العربية، وطريقة توزيعه في الأقاليم العربية المستفيدة منه.وبالتالي نقوم بدراسة العوامل التي تساهم في جذبه أو تعيقه إلى الدول العربية عامة والجزائر ومصر والأردن خاصة.

حيث تسعى اغلب الدول إلى جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها الجزائر ومصر والأردن ولذالك نجدها تعمل على توفير مناخ استثماري ملائم، محفز ومشجع للمستثمر الأجنبي. وهذا بتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي بغية تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن بين الإصلاحات التي قامت بها نجد قوانين تخص الاستثمار والتي تحمل في طياتها جملة من الضمانات والتحفيزات تهدف من خلالها إلى جذب أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في النهوض بالاقتصاد وتحقيق التمنية .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الثاني: أهم الأقاليم والشركات والدول المستقبلة للمشاريع الاستثمارية .

المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول (الجزائر،مصر الأردن).

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

إن الدول العربية تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية فقد أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذالك لاسيما في الفترة الماضية عن طريق إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، للبلدان العربية والمساهمة في النمو لاقتصادي لها و الجدول التالي يمثل أهم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال فترة (2000-2020)

الجدول رقم 03-01: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة للدول العربية وبعض الدول المقارنة

الوحدة مليون دولار

الدول	2000	2005	2010	2015	2019	2020	1970-2020
الأردن	913	1984	1689	1600	730	726	34396
الإمارات	-506	10900	8797	8551	17875	19884	179616
البحرين	364	1049	156	65	1501	1007	27395
تونس	779	783	1513	1003	845	652	31743
الجزائر	280	1145	2301	-585	1382	1125	33081
السعودية	183	12097	29233	8141	4562	5486	263541
السودان	392	1617	2064	1728	825	717	29471
العراق	0	515	1396	-7574	-3076	-20896	-28983
عمان	83.2	1538	1243	3255	3420	4093	35425
فلسطين	62	47	206	103	132	52	3489
قطر	252	2500	4670	1071	-2813	-2434	28861

الكويت	16	234	1305	311	104	−319	12922
لبنان	993	3321	3708	2159	2055	....	58874
مصر	1235	5376	6386	6925	9010	5852	132589
المغرب	422	1654	1574	3255	1720	1763	53365
موريتانيا	40096	812	131	502	885	979	9974
الدول العربية	5928	46914	96984	30624	39012	36936	934650
سنغافورة	14752	17784	57460	59700	114162	90562	1078036
تركيا	982	10031	9085	18976	9290	7880	238990
الدول العربية	5928	46914	96984	30624	39012	36936	934650
العالم	1356613	947706	1396203	2065238	1530228	998891	33198843

المصدر: (محمد و جمال، 2023، صفحة 03)

تشير الإحصائيات، إلى أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إل الدول العربية سجل حوالي 11.1%خلال فترة (1970−2020)، لتبلغ القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية (المباشرة **FDI− INWARD**) حوالي 935 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020، جدول (1) .

على مستوى الاستثمارات الأجنبية التراكمية في الدول العربية فرادي، استحوذت السعودية على حوالي 28.2 %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة للدول العربية برصيد تراكمي بلغ نحو 263.5 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020. فيما حلت الإمارات في المركز الثاني برصيد تراكمي بلع نحو 180 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020 أي ما يعادل حوالي 19.2% من أجمالي الاستثمارات الأجنبية. كان المركز الثالث من نصيب مصر بقيمة تراكمية بلغت نحو 133 مليار دولار أمريكي ما يعادل نحو 14.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية للدول العربية حتى عام 2020 جدول (1).

المطلب الثاني: إجمالي المشاريع الاستثمارية في الدول العربية

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية حوالي 15 ألف مشروعا تجاريا خلال فترة (2003−2020)، وقد وفرت هذه المشاريع ما يقارب عن 2 مليون وظيفة، بلغت

تكلفتها الاستثمارية حوالي 1276 مليار دولار أمريكي من جانب آخر، تشير الإحصاءات إلى أن أعلى تكلفة استثمارية سجلت في عام 2016، حيث بلغ نحو 92.4 مليار دولار أمريكي لعدد 775 مشروعا استثماريا.

1:اتجاه المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية

***هيكل وطبيعة المشاريع في الدول العربية** : تراجعت قيمة المشاريع في أغلب القطاعات التالية:الاتصالات وتقنيات المعلومات والبنية التحتية للانترنت، والمواد الكيميائية، فقد ارتفعت بنحو 73.7% و37.4% و7.9 %على التوالي عام 2020. واستحوذ قطاع المواد الكيميائية على أعلى قيمة استثمارية، حيث بلغت حوالي 8.2 مليار دولار أمريكي عام 2020. بالمقابل تراجع المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعات الإستراتيجية بنحو 6.6% عام 2020. لتسجل قيمة التدفقات الاستثمارية حوالي 6.8 مليار دولار أمريكي. بينما تراجعت المشاريع الاستثمارية في قطاع الطاقة المتجددة بنحو 61 %عام 2020، جدول(2) وشكل (3).

الجدول رقم03-02: أهم المشاريع الاستثمارية في الدول العربية حسب القطاعات

الوحدة مليون دولار أمريكي

القطاعات	2019	2020
المواد الكيماوية	7613	8215
المشاريع الاستخراجية (الفحم النفط ، والغاز)	7266	6789
الطاقة المتجددة	8975	3540
مجالات الاتصالات	1679	2916
تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للانترنت	1376	1890
خدمات المالية	1779	1441
الأغذية المشروبات	1554	1386
خدمات الأعمال	2448	1292
الفنادق والقطاع السياحي	6207	1116
إجمالي المشاريع الاستثمارية	60208	33935

المصدر: (محمد و جمال، 2023، صفحة 07)

على مستوى عدد المشاريع المنفذة في الدول العربية، استحوذ قطاع خدمات الأعمال على أعلى عدد لمشاريع عام 2020. فقد بلغت نحو 121 مشروعا تجاريا وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي. في المركز الثاني حل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للانترنت عام2020، فقد بلغ عدد المشاريع المسجلة في الدول العربية 118 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.9 مليار دولار أمريكي، شكل (1)

شكل رقم 03-01:أهم خمس قطاعات استثمارية من حيث عدد المشاريع في الدول العربية

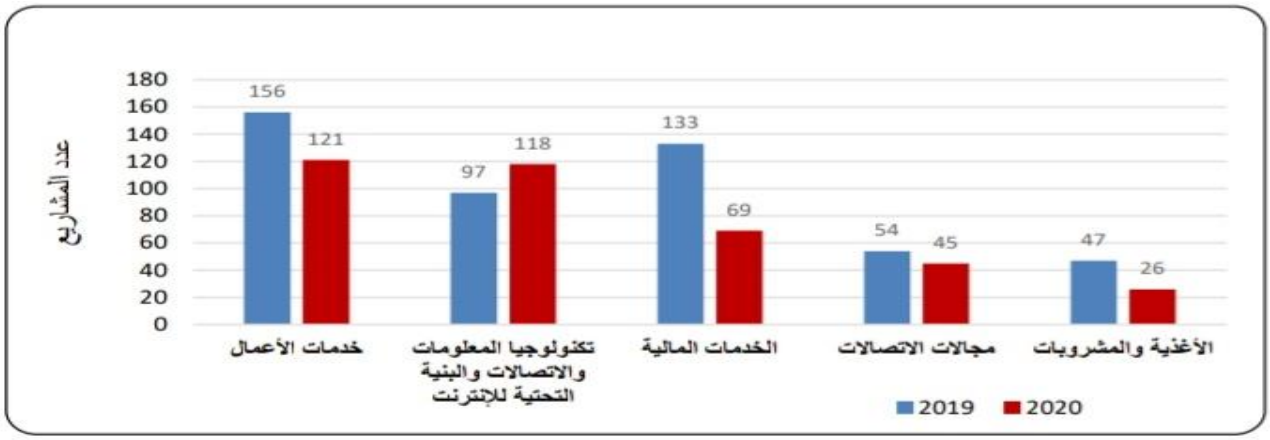

المصدر: (محمد و جمال، 2023، صفحة 07)

2:حوافز التي عززت الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية

بعض الحوافز التي عززت من عمليات دفع الضرائب لجذب الاستثمارات في بعض الدول العربية التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم03-03: حوافز الاستثمار في المواقع محدد بعض الدول الشرق الوسط وشمال إفريقيا

	مناطق التمنية	مناطق اقتصادية	مناطق الحرة
الجزائر	الإعفاء الضريبي المؤقت الإعفاء المؤقت من الجمارك /ضريبة المبيعات،الإعفاء الضريبي من ضريبة الأراضي،ممتلكات، الهبات		
مصر	خصم ضريبي الإعفاء من	خصم	الإعفاء الضريبي المؤقت

	الجمارك/ضريبة مبيعات،الهبات	ضريبي،الإعفاء/خفض ضريبة الجمارك /ضريبة المبيعات،الهبات	الإعفاء من الجمارك/ضريبة المبيعات
الأردن	الإعفاء الضريبي المؤقت تخفيض ضريبة الدخل،الشركات،الإعفاء من الجمارك/ضريبة المبيعات	الإعفاء ضريبة الأراضي /الممتلكات،تخفيض ضريبة دخل الشركات،الإعفاء من الجمارك	الإعفاء من الجمارك /ضريبة مبيعات

المصدر: (بوزانة و حمدوش، 2022، صفحة 153)

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

حيث نوضح في ما يلي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية بالإضافة إلى مميزات وعيوب الاستثمار فيها:

الفرع الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية.

تتميز مختلف الاقتصاديات الدول العربية بنمو اقتصادي ضعيف ومشاكل اقتصادية مختلفة كالبطالة وضعف البنية التحتية وضعف الاستثمار ورؤوس الأموال اللازمة لذلك، وبذلك كل الدول العربية تسعى الاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد النهوض والتخلص من مختلف هذه المشاكل. سنحاول إعطاء نظرة على حجم الاستثمارات في الدول العربية وتوزيعها الجغرافي. إن دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتطلب منا إحصائيات دقيقة وبتالي سنستخدم على إحصائيات موجودة من مؤسسة العربية للضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، والجدول التالي يبين تدفق الاستثمار الوارد إلى الدول العربية.

الجدول رقم03-04: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة(2011-2021)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات(ملياردولار)	44.6	52.7	41.1	31.4	25.4
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات (مليار.د)	32.7	31.1	35.4	39.3	40.4

المصدر : (بوزانة و حمدوش، 2022، صفحة 140)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه قبل الجائحة، كان الاستثمارات في الدول العربية في حالة ركود. إجمالا، لم تكن المنطقة قد تعافت من الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وموجات العالم الربيع العربي بين عامي 2010-2011. وبعد عام 2011 الذي شهد تدفقات ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، بدأت تلك الاستثمارات بالارتفاع ليصبح أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2012 بقيمة 52.7 مليار دولار، واستقرت تلك التدفقات الوافدة، ثم انخفضت لاحقا لتعكس الانخفاض العام في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية عرف تقلبات كبيرة في تدفقاته حيث شهد أدنى تدفق سنة 2015، ومنذ ذلك الحين شهدت التدفقات الاستثمارية في الدول العربية ارتفاعا وصل سنة 2020 إلى52.9 مليار دولار.

الفرع الثاني : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية .

من مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية نذكر ما يلي : (عدنان، مناتي صالح؛، 2013، صفحة 367)

1-مزاياه:

*يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار وتحسين نوعية المنتجات وخاصة في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسيات مع شركات البلدان الغربية وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أماما تلك المنتجات، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة.

*يؤدي إلى تنمية التحتية للاقتصاد ذات صلة بجغرافية هذا الاستثمار كطرق والجسور والمباني ووسائل النقل والاتصالات وخدمات التعليم والصحة، والتي تشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي.

*يقوم هذا الاستثمار إلى توفير العملات الأجنبية الصعبة من خلال منتجات مشروعات هذا الاستثمار المعدة للتصدير والتي تتميز بقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ولتعكس ذلك إيجابي على ميزان المدفوعات للبلد المضيف.

*يؤدي إلى معالجة البطالة التي تواجه الدول العربية وتوفير فرص العمل لقوى العاملة الوطنية.

* يساهم الاستثمار إلى الحصول على المهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية في البلدان العربية.

*يقوم بنقل الخبرات المعارف المتطورة في الدول ذات صلة بهذا الاستثمار إلى معارف الدول المضيفة له.

2-عيوبه وهي كتالي : (أحمد منير ، النجار؛، 2015، صفحة 25)

*اضطرار بعض الحكومات الدول المضيفة للتنازل غن احتكارها بعض النشطات الاقتصادية لتتيح لفرصة بعض المستثمرين الأجانب، وبعض الشركات متعددة الجنسيات مما يؤدي للتحكم هذه الشركات في بعض القطاعات الهامة وغيرها .

*باعتبار أن المستثمر الأجنبي يهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن بأقصر فترة زمنية ممكنة، فقد لا يضطر لاستخدام التقنية المتطورة بهدف تخفيف التكاليف.

*عدم الحرص الزائد والاهتمام بالتدريب الكوادر الوطنية.

*العمل على تحويل الأرباح وعدم إعادة استثمارها محليا، مما يؤدي لخروج السريع لرؤوس الأموال والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات.

*احتمال استهداف الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها للدول الأم مما يقلل من القيم المضافة الممكنة الاستعادة منها. في ما لو تم استخدامها محليا.

*احتمال أن تؤدي المنافسة الشركات الأجنبية إلى خروج جزئي أو نهائي لشركات الوطنية من سوق بسبب ضعف قوتها التنافسية مما يؤدي سلبا من ناحية الاقتصادية والاجتماعية.

*احتمال نقل الاستثمار للدول المضيفة للصناعات قذرة ملوثة للبيئة في ظل غياب الرقابة البيئية، بغرض تخفيض التكلفة، حيث أن التكاليف البيئة لا تنعكس ضمن تكاليف الإنتاج المحاسبية إذا لم يكن هناك تشريعات بيئية ومالية وضريبية. حيث تأخذ هذه التكاليف بالحسبان.

الفرع الثالث: أهم الدول العربية المنفذة لمشاريع الاستثمار العربي البيني خلال الربع الأول من عام 2021

حيث تمثلت في توزيعها علي حسب العدد المشاريع والشركات وعدد الوظائف كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03-05 :الدول العربية المستثمرة في المنطقة حسب التكلفة الاستثمارية

الدولة	عدد المشاريع	عدد الشراكات	عدد الوظائف	تكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	متوسط الوظائف	متوسط التكلفة الاستثمارية
الإمارات	11	9	2139	1314.9	194	119.5
قطر	1	1	72	121.3	72.00	121.3
البحرين	1	1	137	52.8	197	52.8
مصر	2	2	22	44.7	111.00	22.4
لبنان	2	2	48	24	24	12.0
الأردن	1	1	22	5.8	22.00	5.8
السعودية	1	1	266	3.1	266	3.1
المجموع	19	17	2906	1566.6	152.9	82.5

المصدر: (تقرير المؤسسة العربية لضمان وإتمان الصادرات ، 2021، صفحة 22)

*من إجمالي 7 دول عربية مستثمرة في منطقة حلت الإمارات في المقدمة ب11 مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت 1.314 مليار دولار، نفذتها 9 شركات ووفرت نحو 2139 وظيفة.

*جاء في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع كل من مصر ولبنان بمشروعين اثنين لكل منهما مع تفاوت في التكلفة وفي عدد الوظائف التي وفرها كلا المشروعين، ففي مصر بلغت التكلفة 44.7 مليون دولار وعدد الوظائف 222 وظيفة جديدة، في حين بلغت في لبنان 24 مليون دولار ووفرت 48 وظيفة

*جاءت قطر في المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمار، بتكلفة استثمارية قدرها 121.3 مليون دولار لمشروع واحد خلال الربع الأول من 2021 مسجلة بذلك أعلى متوسط تكلفة للمشاريع العربية بالمنطقة ووفر هذا المشروع 72 فرصة عمل جديدة.

المبحث الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر(أهم الأقاليم والشركات و الدول المستقبلة للمشاريع في الدول العربية)

تمثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في مناطق معينة ومن طرف شركات كانت تتركز معظمها في المناطق البترولية عادة وتم التطرق في المطالب التالية علي بعض أهم الأقاليم والشركات والدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية.

المطلب الأول: أهم الأقاليم والشركات المستثمرة في الدول العربية

إسنادا لقاعدة البيانات لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز بشأن أهم المناطق الجغرافية المستثمرة في الدول العربية لعام 2021 يتضح ما يلي :

الجدول رقم 03-06: أهم الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2021

الترتيب وفقا لعدد المشاريع	الأقاليم	متوسط التكاليف (مليون.د)	التكلفة الاستثمارية (م.د)	متوسط الوظائف	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع
1	اروبا الغربية	36.8	12596.8	93	31930	283	342
2	أسيا	41.5	7478.5	82	14807	154	180
3	أمريكا .ش	31.1	5032	81	13082	130	162
4	شرق الأوسط	47.1	6263.2	82	10954	97	133
5	دول أوربا الناشئة	33.3	733.2	148	3245	21	22
6	إفريقيا	28.8	733.2	45	948	20	21

7	أمريكا اللاتينية والكاريبي	40.0	80	265	529	2	2
المجموع والمتوسط		38.0	32788	88	75495	707	862

المصدر: (تقرير المؤسسة العربية لضمان وإتمان الصادرات ، 2022، صفحة 44)

*حلت أوروبا الغربية في المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 342 مشروعا تمثل 39.7% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2021، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 283 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو 31.9 ألف فرصة عمل جديدة بحصة 42.3 %من الإجمالي.

*تمثل منطقة أسيا والمحيط الهادي ثاني أهم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية بحصة 20.9% من حيث العدد و22.8% علي صعيد التكلفة الاستثمارية ، وحلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة ،حيث ساهمت بنحو 18.8% من إجمالي عدد المشاريع،بتكلفة استثمارية تخطت 15% من الإجمالي، ووفرت 17.3% من فرص العمل الجديدة .

*حلت منطقة شرق الأوسط في المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بعدد 133مشروعا،تمثل 15.4% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2021، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 97 شركة وبتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ قيمتها نحو 6.3مليار دولار بحصة 19.1% من الإجمالي. وفرت تلك المشاريع ما يزيد علي 10الاف منصب جديد بحصة 14.5% من الإجمالي.

*تصدرت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولي من حيث متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع في المنطقة العربية، وبلغت 47.1 مليون دولار في حين حلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في المقدمة من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد (265وظيفة للمشروع).

فرع الثاني: أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية

*ارتفع عدد الشركات المستثمرة في المنطقة بمعدل 30.4 % من 542 شركة عام 2020 إلى 707 شركات عام 2021، وتركز عمل 93 % من الشركات الأجنبية في الإمارات والسعودية وقطر ومصر خلال عام 2021.

*استحوذت الشركات العشر الأولي في كل مؤشر على نحو9% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و39% من التكلفة الرأسمالية،31% من مجمل الوظائف الجديدة .

*حلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (رجس)السويسرية العاملة في قطاع العقارات والمتخصصة في توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقية أو افتراضية في المركز الأول كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال عام 2021ب14 مشروع تمثل 1.6% من عدد المشاريع في المنطقة. تلتها أمازون الأمريكية العاملة في قطاع المنتجات الاستهلاكية حيث نفذت 11مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت 747 مليون دولار، وفرت ما يقرب من 4الاف وظيفة جديدة.

*جاءت شركة **startecheus** اللبنانية ثالث اكبر مستثمر في المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع (9مشاريع)وهو العدد نفسه لشركة فنادق "شتايجنبرجر"الألمانية.

*تصدرت مجموعة **asme** الهندية العاملة في قطاع الصناعات الكيميائية المرتبة الأولي من حيث التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2021، بقيمة بلغت 3.5 مليار دولار تمثل نحو 10.7% من الإجمالي، تلتها مجموعة غاز فرنسا (انجي)، بقيمة 1.52مليار دولار تمثل 4.6% من الإجمالي، ثم شركة ريبورتاج الإماراتية العاملة في مجال العقارات بتكلفة بلغت 1.51مليار دولار تمثل أيضا 4.6%من الإجمالي.

الجدول رقم 03-07: أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2021 وفقا لعدد الوظائف الجديدة

الترتيب	الشركة	الحصة	عدد الوظائف
1	أمازون	% 5.1	3885
2	أبتيف	%4.5	3500
3	مجموعة **acme**	%4.0	3000

4	**Ctp** للاستثمار	%3.4	2596
5	فنادق شتيجنبرجر	%2.9	2223
6	الخليج للتنمية الدولية	%2.9	2200
7	سارا يا	%2.0	1500
8	السعودية **maersk**	%2.0	1500
9	لافارج للاسمنت	%1.9	1400
10	أكسيونا	%1.6	1242
الإجمالي		%31	23046

المصدر : (تقرير المؤسسة العربية لضمان وإتمان الصادرات ، 2022، صفحة 46)

المطلب الثاني: أهم الدول المستقبلة للأنشطة والمشاريع الأجنبية لعام 2021

حيث نبين أهم المشاريع الأجنبية والدول العربية المستقبلة لها:

الفرع الأول: أهم الدول المستقبلة للمشاريع الأجنبية لعام 2021

*استمر التركز الجغرافي للمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2021 في عدد محدود من الدول بمختلف المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة.

*استحوذت الدول الخمس الأولي في كل المؤشرات والتي ضمت كلا من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب لي ما يقرب من 90 % من عدد المشاريع و74% من التكلفة الاستثمارية و84% من الوظائف الجديدة.

*واصلت الأمارات تصدرها دول المنطقة كأكبر مستقبل من حيث العدد 455 مشروعا، مثلت 52.8% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة، كما حلت الأولى من حيث الوظائف المستحدثة بما يقرب عن21 ألف وظيفة وبحصة 27.8 من الإجمالي في حين حلت كثاني أكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 6.6 مليار دولار.

*حلت قطر في المركز الثالث كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد ب82 مشروع تمثل 9.5 % من الإجمالي من خلال 58 مشروع نفذتها 50 شركة أجنبية حيث ساهمت في توفير 9 ألف وظيفة جديدة.

*على الصعيد التكلفة، حلت مصر في المركز الثالث باستقبالها نحو 4.5 مليار دولار مثلت 16.4من الإجمالي.

سلطنة عمان استحوذت على المركز الرابع عربيا من حيث التكلفة الاستثمارية التي بلغت 4.5 مليار دولار في حين حلت في المركز السابع من حيث عدد المشاريع ب20 مشروعا والمركز الخامس من حيث الوظائف الجديدة.

الجدول رقم 03-08: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الموزعة علي الدول العربية لعام 2021

الدول	متوسط التكاليف	التكلفة الاستثمارية م.د	متوسط الوظائف	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع
الإمارات	14.4	6566.9	46	20996	426	455
السعودية	73.5	9256.6	138	17501	102	126
قطر	13.7	1124.2	51	4206	81	82
مصر	93.0	5393.0	160	9300	50	58
مغرب	36.0	1800.6	223	11183	44	50
بحرين	46.7	981.2	83	1743	21	21
عمان	227.3	4546.4	269	5384	16	20
الجزائر	94.8	853.1	72	650	7	9
تونس	33.5	268.0	142	1136	8	8
العراق	159.4	1115.8	45	317	6	7
المجموع والمتوسط	79.23	31905.8	123.6	72416	761	836

المصدر: (تقرير المؤسسة العربية لضمان وإتمان الصادرات ، 2022، صفحة 48)

الفرع الثاني :أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية سنة 2021

*تواصل تركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في الأنشطة الخمسة الأولى بحصة 85 % من إجمالي عدد المشاريع، 72% من إجمالي الوظائف الجديدة و56% من إجمالي التكلفة الاستثمارية خلال عام 2021.

*علي صعيد عدد المشاريع، جاء نشاط خدمات الأعمال في المقدمة بعدد 271 مشروعا تمثل 31 % من إجمالي تلاه قطاع المبيعات والتسويق والدعم بعدد 262 مشروعا وبحصة 30% من الإجمالي.

*وعلي صعيد عدد الوظائف جاء نشاط النقل والخدمات اللوجستية والتوزيع في المركز الأول، في حين حل نشاط التصنيع في المقدمة حيث استحوذ علي 35 % من إجمالي التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، وحل في المرتبة الثانية نشاط الإنشاءات علي صعيد التكلفة الاستثمارية.

* في حين بلغ أقصى متوسط للتكلفة الاستثمارية للمشروع 517 مليون دولار، ومتوسط عدد الوظائف للمشروع 455 وظيفة للمشروع.

الجدول رقم 03-09: أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في المنطقة العربية لعام 2021

النشاط	متوسط التكاليف	التكلفة الاستثمارية م.د	متوسط الوظائف	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع
خدمات الأعمال	3.6	978.3	21	5941	226	271
المبيعات والتسويق	3.7	974.9	25	6624	236	262
التصنيع	158.0	11534.0	365	26678	66	73
توفير المقرات	18.8	1352.5	72	5197	71	72
الخدمات اللوجستية	59.0	3364.8	176	10062	39	57

التعليم والتدريب	18.2	509.8	117	3277	15	28
الإنشاءات	227.6	5234.1	382	8798	14	23
البحث والتطوير	25.6	589.5	101	2342	23	23
تكنولوجيا	100.7	1913.8	66	1264	13	19
المجموع	525.68	26453.7	1266.33	70156	703	828

المصدر: (تقرير المؤسسة العربية لضمان وإتمان الصادرات ، 2022، صفحة 53)

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وبالرغم من سعي الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم الحوافز والضمانات للستثمرين العرب والأجانب، إلا أن التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مازلت تعاني من العديد من المعوقات الاقتصادية والمالية والسياسية وغيرها: (سعد عبد الحميد، مطاوع؛ ابو بكر ابراهيم، سروه؛، 2016، الصفحات 7-8)

1-معوقات اقتصادية: عدم استقرار الاقتصادي، وعدم كفاية التخصيص، وارتفاع تكلفة التدريب الأيادي العاملة، وعدم تلبية النظم التعليم لمتطلبات سوق العمل، انخفاض جودة مستلزمات المحلية، وارتفاع معدل التضخم.

2معوقات المالية: ارتفاع تكلفة الائتمان، نقص السيولة، صعوبة الحصول على القروض، عدم كفاية التمويل وخدمات التأمين.

3 معوقات سياسية: توتر العلاقات السياسية بين الدول المضيفة والدولة الأم، وجود اضطرابات داخلية، ووجود حروب أهلية وغيرها.

بالإضافة إلى معوقات أخرى منها: (لؤي، بطاينة؛، 2017)

*تعاني معظم الدول العربية من حالة عدم النضوج في التشريعات والقوانين والتعليمات الحكومية، ولا يوجد ثبات أو استقرار لهده التشريعات التي تقوم على تنظيم عمل الاستثمارات.

*عدم وجود شعور بالثقة والاطمئنان لدى غالبية المستثمرين، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي وعلى حركة رأس المال، بالإضافة إلى توطين العديد من الوظائف والمهن بشكل غير مدروس.

*صعوبة إصدار تصاريح والرخص الحكومية وافتقاد الشفافية في الأعمال، وترسيخ البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

*ضعف التسهيلات المصرفية وعدم قدرتها على تمويل المشاريع الكبرى، عدم وضوح الإعفاءات الضريبية وعدم ثباتها وديمومتها.

*عدم وضوح قوانين العمل واستقطاب الأيادي العاملة وصعوبة استخراج المأذونيات وتصاريح العمل وخصوصا ما قبل البدء بعملية الاستثمار.

*عدم وجود قانون للإفلاس في غالبية الدول العربية، وعدم ثبات أسعار الصرف للعملات المحلية خصوصا في الدول التي تم تعويم أسعار عملاتها أمام العملات الأجنبية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر ومصر والأردن.

يؤثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر علي مستويات التنمية الاقتصادية حيث يؤكد المستثمر الاجنبي على ضرورة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد المضيف ومراعيا كذالك مستويات البطالة والتضخم وأسعار الصرف والصادرات حيث تعد من مؤشرات قياس قوة الاقتصاد للبلد المضيف حيث تسعي كل من البلدان الجزائر ومصر ولاردن لجذب اكبر قدر من المستثمرين للمساهمة في تنمية اقتصادياتها وفي هذا سنقوم بتوضيح مدي تأثير الاستثمارات الاجنبية علي كل من ميزان المدغوعات وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي ورأس المال الثابت والبطالة لكل دولة.

المطلب الأول: اثر لاستثمارات لأجنبية المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

حيث نوضح أثر الاستثمار الأجنبي على كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف وإجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت والبطالة.

الفرع الأول : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات

تقلص العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير في عام 2021 ليستقر عند 1.48 مليار دولار مقابل 16.37 مليار دولار قبل عام، العجز الذي لا يزال قريبا جدا من عجز حساب الجاري و الرأس المالي بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية بين المقيمين والغير المقيمين .

***الجدول رقم 03-10: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2017-2021).**

الوحدة مليار دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
رصيد خارجي جاري					
الصادرات	34.56	41.11	35.31	21.92	38.55
الواردات	48.07	-47.58	-43.80	-35.42	-37.40
	-				
رصيد حساب رأس المال					
رأس المال	0.001	0.000	0.000	-0.042	-0.003
استثمار مباشر صافي	1.261	0.621	1.351	1.110	0.921

المصدر : (المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي، 2021، صفحة 117)

الشكل رقم 03-02: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر.

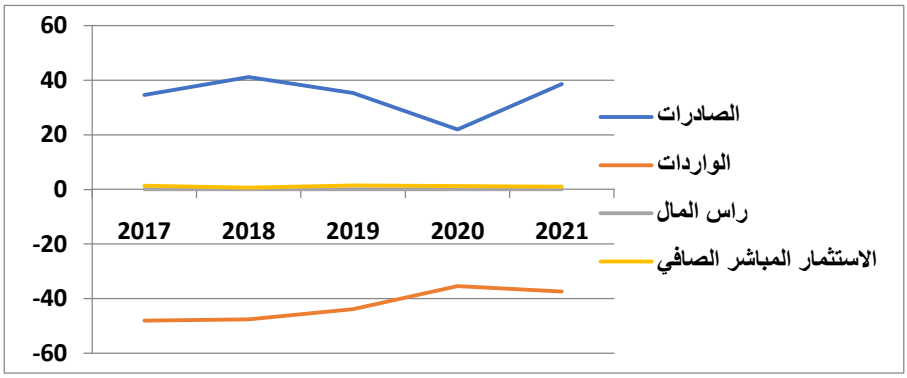

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه

في عام 2021 أدى العجز التراكمي في ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي وميزان الخاص بحساب رأس المال إلى حدوث تقلص كبير في ميزان الجاري ورأس المال من 18.68 مليار دولار في عام 2020 إلى 4.64 مليار دولار في عام 2021 ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الميزان التجاري من عجز قدره 13.50 مليار دولار في عام 2020 إلى فائض قدره 1.15 مليار دولار في عام 2021. ونلاحظ كذالك من الجدول والشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر أدى إلى زيادة الأرباح المحولة إلى الدولة الأم الناتجة عن حصة الشركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات، وبلغت قيمة الاستثمار خلال سنة 2017 ما قدره 1.261 مليار دولار وانخفض سنة 2018 ليبلغ 0.621 وهي ادني قيمة خلال الفترة المحددة وشهد تحسن سنة 2019 ليبلغ صافي الاستثمار أعلى قيمة له قدرت ب1.35 مليار دولار وشهد خلال الفترة (2020-2021) انخفاض طفيف بلغ على التوالي 1.110 و0.921 مليار دولار بسبب انتظار الكشف عن قانون الاستثمار الجديد وقانون المحروقات المعدل اللذان ينتظر منهما رفع المزيد من العقبات البيروقراطية.

***الفرع الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف.**

حيث يظهر الجدول التالي أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف وهو كتالي:

الجدول رقم03-11: أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على تغير أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية (2011-2021)في الجزائر

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي الوافد	سعر الصرف	نسبة التغيير%
2011	2.57	72.9	-1.95
2012	1.50	77.5	6.30
2013	1.69	79.4	2.36
2014	1.50	80.6	1.53
2015	-0.537	100.7	24.96
2016	1.64	109.4	8.70
2017	1.23	110.0	1.40
2018	1.47	116.6	5.06
2019	1.38	119.4	2.37
2020	1.14	126.8	6.22
2021	0.870	135.1	6.54

المصدر: (word, World Bank.data)

الشكل رقم 03-03: اثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على تغير أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية (2011-2021) في الجزائر

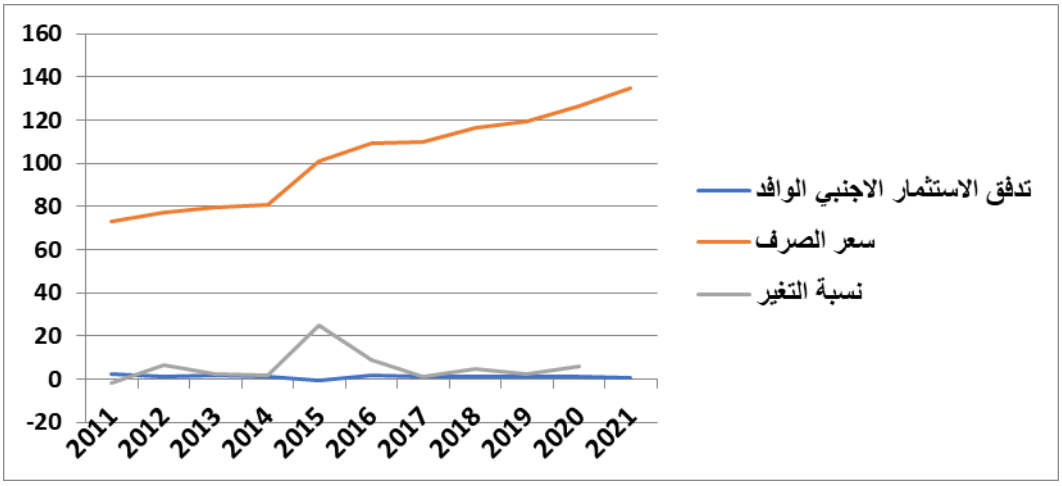

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول والشكل انه خلال سنة 2011 بلغ سعر الصرف ما قيمته 72.9 واستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ قيمة 100.7 ما يقارب نسبة بلغت38.13%مقارنة بسنة 2011، في حين شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة انخفاضا حيث بلغ سنة 2011 ما قيمته 2.57 مليار دولار وهي أعلى قيمة في عام 2015 بلغ تدفق الاستثمار ما قيمته(0.537-) مليار دولار هي أدنى قيمة له خلال تلك الفترة بسبب تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 والتي أثرت سلبا على جذب الاستثمارات، ولكن عاد الاستثمار للارتفاع سنة 2016 حيث سجلت 1.64 مليار دولار لتنخفض مسجلة سنة 2021 ما قيمته 0.870 مليار دولار، في حين استمر سعر الصرف بالانخفاض خلال الفترة الموالية2016 -2021 حيث بلغت قيمته 135.1 دينار مقابل دولار سنة 2021 ما يقارب نسبة بلغت 23.5% بسبب تدهور قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية وتراجع أسعار المحروقات وزيادة الاستهلاك وضعف القاعدة الصناعية وارتفاع معدل التضخم.

الفرع الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت

يزيد لاستثمار الأجنبي المباشر من موارد الدولة من النقد الأجنبي والحصول على أموال من الأسواق المالية حيث يساهم في سد فجوة الاحتياطات لتمويل المشاريع التنموية وبين حجم المدخرات والأموال المتاحة.

الجدول رقم 03-12: معدل الادخار وتكوين رأس المال الثابت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة (2011-2021) في الجزائر

السنة	معدل الادخار%	معدل إجمالي رأس المال الثابت%
2011	49	32
2012	48	31
2013	46	34
2014	43	37
2015	36	42
2016	37	43
2017	39	41
2018	40	40
2019	38	38
2020	31	39
2021	37	37

المصدر:(word, World Bank.data)

الشكل رقم 03-04: معدل الادخار بالنسبة معدل إجمالي رأس المال الثابت

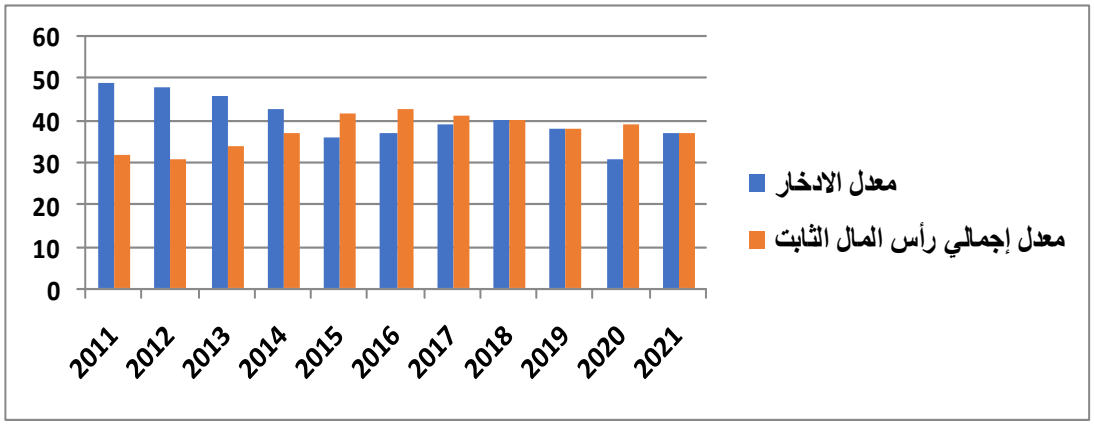

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدول أعلاه

*نلاحظ من الجدول و الشكل أن معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت قبل 2011 منخفضا حيث بلغ قيمة له سنة 2010 قدرة ب36% واستمر الانخفاض خلال فترة 2011-2014 ولكن النسبة بقية فوق 30% ليسجل ارتفاعا محسوسا ابتداء من 2015 ليبلغ أقصي قيمة له سنة 2016 بنسبة 43% في نفس الفترة نلاحظ انخفاض متتابع لمعدلات لادخار بالنسبة للناتج المحلي، حيث سجلت أعلى نسب خلال الفترة 2011-2015 وعلى الرغم من انخفاضه تبقي النسب مرتفعة متجاوزة العتبة 40% وهذا يدل على توفر الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار.

ابتداء من سنة 2014 عرف معدل الادخار انخفاضا محسوسا، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد وبالتالي صعوبة استقطاب الأموال من أجل القيام بمشاريع التنموية.

الفرع الرابع:اثر الاستثمار الأجنبي لمباشر علي العمالة.

أدى ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات من المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا التحسن في مداخيل الدولة سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت بشكل كبير.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 03-13: الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة(2011-2021)

السنوات	الاستثمار الأجنبي .مليار دولار.	معدل البطالة%
2011	2.57	10
2012	1.50	11
2013	1.69	9.8
2014	1.50	10.6
2015	-0.585	11.2
2016	1.64	10.5
2017	1.23	12
2018	1.47	12.1
2019	1.38	12.3
2020	1.14	12.3
2021	0.869	11.7

المصدر: (word, World Bank.data)

الشكل رقم03-05: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر

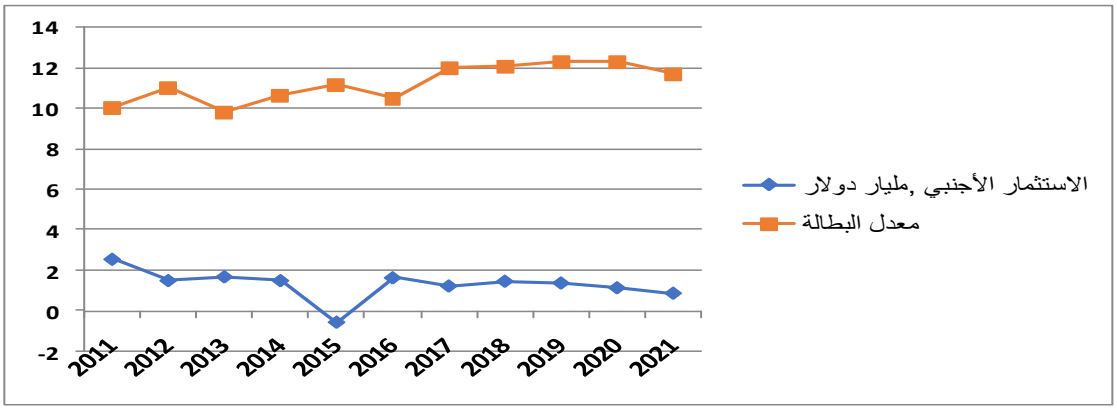

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا علي البطالة حيث انه كلما زاد لاستثمار الأجنبي المباشر كلما انخفض معدل البطالة بسبب توفير مناصب الشغل، حيث سجلت خلال الفترة 2011-2015 ما قيمته(0.585-) وهو أني قيمة في المقابل شهد معدل البطالة من نفس السنة ارتفاعا قدر ب 11.2% بنسبة تغيير قدرت ب5.66% مقارنة بسنة 2014، وفي الفترة 2016-2021 شهد تدفق الاستثمار تراجعا في حين استمر معدل البطالة في الارتفاع حيث قدر ب 12.3% سنة 2020 وهي أعلى قيمة ، وهذا راجع إلى الركود الاقتصادي بسبب الجائحة وتراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض مناصب الشغل ولاتكال على ما يوفره القطاع العام من فرص عمل وهو الذي يعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة نتيجة الطبيعة الريعية للاقتصاد.

فرع الخامس: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي إجمالي الناتج المحلي في الجزائر.

سنقوم بدراسة مدي تأثير الاستثمار علي معدل النمو الإجمالي المحلي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم03-14: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل نمو الإجمالي المحلي خلال الفترة (2011-2021) في الجزائر

السنة السنة	استثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة)	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي سنويا%
2011	1.30	2.90
2012	0.70	3.40
2013	0.80	2.80
2014	0.70	3.80
2015	-0.30	3.70
2016	1.00	3.20
2017	0.70	1.30
2018	0.80	1.20

2019	0.80	1.00
2020	0.80	-5.10
2021	0.50	3.50

المصدر: (World Bank.data ،word)

الشكل رقم03-06: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر

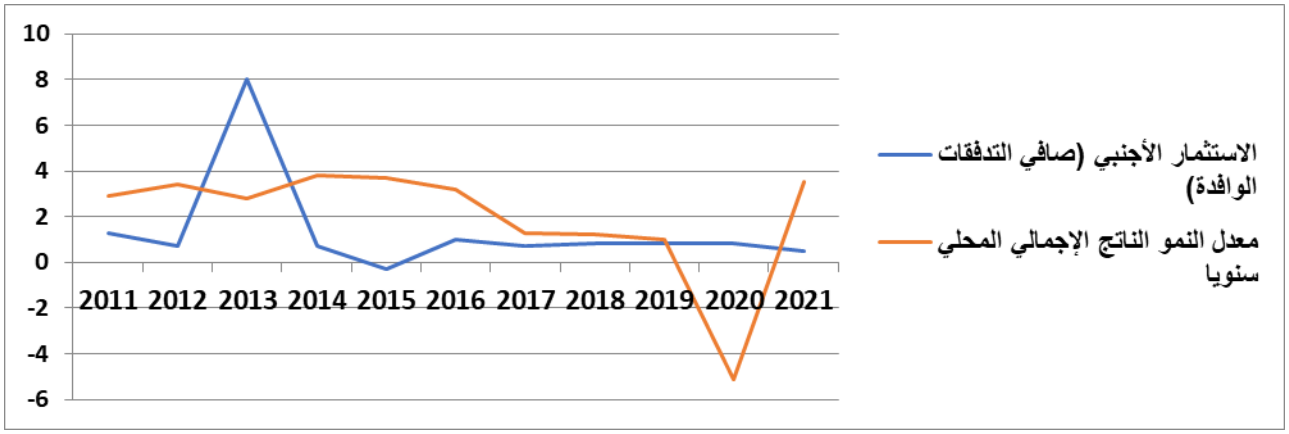

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات الجدول أعلاه.

عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا ومعدلات ايجابية ومن خلال الشكل نلاحظ ارتفاع بداية من سنة 2011 حتى وصلت إلى أعلى قيمة له سنة 2014 بمعدل نمو قدر ب 3.80% في حين عرفت التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذب حيث شهد انخفاض خلال الفترة من 2011حتي غاية 2015 مع تحسن طفيف سنة 2013 قدر ب0.1 مليار دولار مقارنة بالسنة الماضية وخلال سنة 2015 شهد عجز قدر ب0.30- مليار دولار بسبب تراجع أسعار المحروقات، وفي المقابل عرفت تدفقات لاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا سنة 2016 مقارنة بالتراجع الذي شهده في السنة الماضية.

وخلال الفترة من2017 إلى غاية 2020 شهد تدفق الاستثمار ثبات في قيمته بلغت 0.80 مليار دولار و في المقابل شهد معدل النمو تراجعا حيث سجل سنة 2020 عجز في معدل النمو قدر ب5.10- % في حين شهد لاستثمار الأجنبي انخفاض سنة 2021 قدر ب0.30- مقارنة بالسنة الماضية في حين ارتفع معدل النمو ليبلغ 3.50%.

المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

حيث نبين مدي تأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في مصر من خلال دراسة ميزان المدفوعات وسعر الصرف والبطالة والناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت :

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات في مصر

*شهدت المعاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال النصف من السنة المالية الأول 2021-2022 عجزا كليا في ميزان المدفوعات 14.1 مليون دولار(مقارنة بفائض كلي بلغ نحو 1.5 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ، كما سجل حساب المعاملات الرأس مالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 11.4 مليار دولار.

وارتفع عجز ميزان دخل الاستثمار 30.5% ليسجل نحو 7.1 مليار دولار مقابل نحو 5.4 مليار دولار

الجدول رقم03-15: الاستثمار الأجنبي بكل من الميزان التجاري والحساب الرأس المالي والمالي خلال فترة 2011-2021

السنوات	ميزان تجاري	حساب رأس المالي والمالي	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2011	-19224.6	-4198.6	2188.6
2012	-26336.3	-1303.8	2078.2
2013	-30694.7	9773.0	3753.3
2014	-33702.7	4934.5	4119.3
2015	-39060.4	17928.9	6379.8
2016	-38683.1	21176.7	6932.6
2017	-37274.8	13015.1	7932.8
2018	-37276.0	21996.5	7719.5
2019	-38034.4	10856.9	8236.3
2020	-36465.1	5374.6	7453.0
2021	-21712.5	11426.3	3265.4

المصدر: (المركزي، 2011-2021)

الشكل رقم 03-07: علاقة الاستثمار الأجنبي بكل من الميزان التجاري والحساب الرأس المالي في مصر

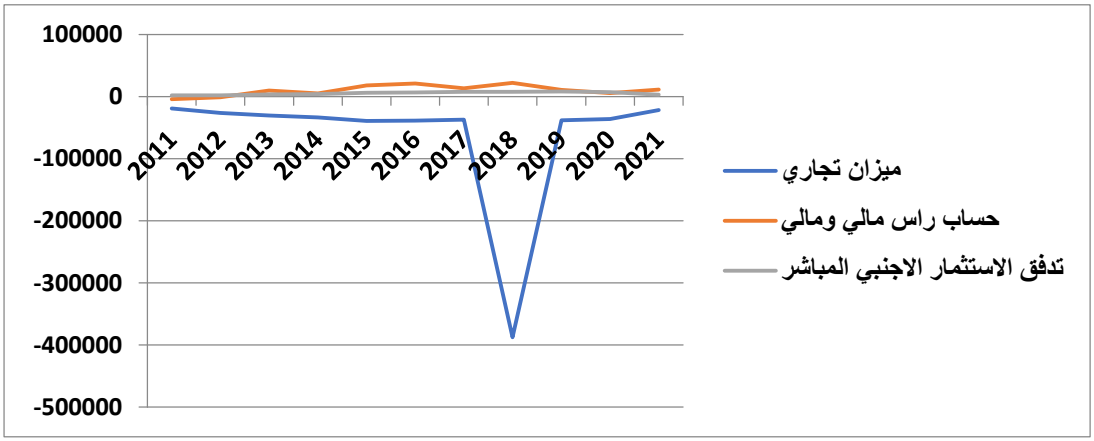

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

ارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل 17.5 %مسجلا 31.5 مليار دولار خلال السنة المالية 2011-2012 مقابل 49.9 % خلال السنة المالية السابقة أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية لنفس الفترة عن صافي تدفق للخارج بلغ نحو 1.4 مليار دولار من نحو 4.2 مليار دولار خلال السنة السابقة، حقق لاستثمار لأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2.1 مليار دولار مقابل 2.2 مليار دولار خلال السنة الماضية وسجلت الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للخارج بلغ 1.8 مليار دولار مقابل صافي تدفق للخارج قدره 191.3 مليون دولار خلال العام المالي الماضي اثر الأداء الخارجي لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري بعد انقلاب 2013 بسبب منح المساعدات الأجنبية حيث ظهر عجز قدر ب3.4 مليار دولار خلال السنة المالية 2015-2016 واستمر العجز في الميزان التجاري، إن الانخفاض في ميزان العجز التجاري مشكلة مزمنة في الاقتصاد المصري كما سجل لحساب المالي في ميزان المدفوعات تزايد في القيم فقد أظهرت البيانات زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر 16% مسجلا حوالي 8 مليار دولار أمريكي وكذالك سجل صافي الاستثمار حافظة تدفقا قدره 15.9 مليار دولار في مقابل صافي خروج لرؤوس الأموال قدره 1.3 مليار دولار خلا السنة 2016، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للداخل خلال السنة المالية 2017-2018 ما قدره 13.20 مليار دولار في حين سجل نحو الخارج 5.4 مليار دولار ومثال علي ذالك بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي خلال السنة الماضية 776.4 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 5.8% في حين بلغ خلال السنة المالية 2017-2018 قدرت 1314.3 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 10.0%، انخفاض إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي

في مصر بمعدل 3.4% ليسجل نحو 8.4 مليار دولار مقابل نحو 8.2 مليار دولار خلال السنة المالية 2019-2020.

الفرع الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف في مصر.

يسعى البنك المركزي المصري إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي المتمثل في استقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم في بناء الثقة ودعم الاستثمار،بالإضافة إلى تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

الجدول رقم03-16: تطور سعر الصرف الجنيه المصري والاحتياطي النقدي خلال فترة (2011-2020)

السنوات السنوات	سعر الصرف الأجنبي	صافي الاحتياطات الدولية	السنوات	سعر الصرف الأجنبي	صافي الاحتياطات الدولية
2011	5.82	26.56	**2016**	8.06	17.54
2012	6.008	15.53	**2017**	14.77	31.30
2013	6.455	14.93	**2018**	17.73	44.25
2014	6.965	16.68	**2019**	16.8	38.20
2015	7.31	20.08	**2020**	15.8	40.6

المصدر: (المركزي، 2011-2021)

الشكل رقم03-08: تطور سعر الصرف الجنيه المصري والاحتياطي النقدي خلال فترة (2011-2020)

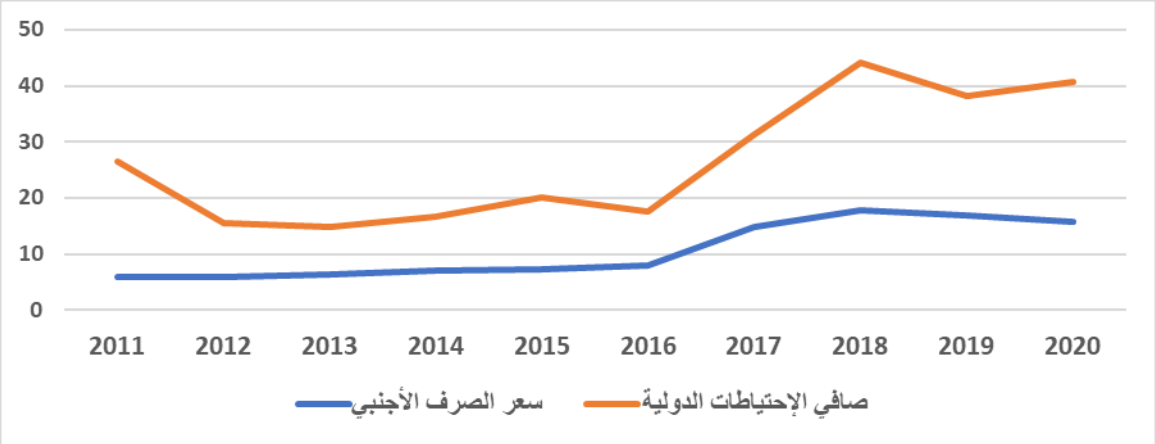

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

من الشكل نلاحظ انه خلال عام 2011 وفي أعقاب الثورة المصرية التي كانت لها تأثيرات سلبية على موارد النقد الأجنبي في مصر، تراجعت الإيرادات السياحية وهروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير المباشرة وتراجع الصادرات وارتفاع الواردات مما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار حيث سجلت سعر الصرف الجنيه المصري 6 جنيهات للدولار عام 2012.

وفي إطار حرص البنك المركزي علي تعزيز كفاءة السوق الصرف الأجنبي حيث قام سنة 2014 بفرض حد أقصي للإيداع النقدي اليومي والشهري بالعملة الأجنبية حيث ارتفع سعر الصرف حوالي 6.96 جنيهات مقابل دولار أمريكي وفي نوفمبر قام البنك المركزي عام 2016 باتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي من خلال تحرير أسعارا لصرف حيث ارتفع بنحو 8.06 وإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر وبلغ سنة 2018 سعر الصرف على قيمة له بلغت 17.73، كما ساهم صافي كل من صافي الأصول الأجنبية لدي لقطاع المصرفي وصافي الاحتياطات الدولية في احتواء الخروج المفاجئ للاستثمارات الأجنبية، انخفض صافي الأصول الأجنبية إلى السالب بقيمة 157.4 مليار جنيه، كما انخفض صافي الاحتياطات الدولية بمقدار 7.5 مليار دولار بين ديسمبر 2021 وحتى يونيو 2022 ليسجل 33.4 مليار دولار.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل نمو في الناتج المحلي في مصر

تشير البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى ارتفاع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق ليصل إلى 9.8 % خلال فترة 2021-2022 مقابل 0.7% خلال المناظرة من السنة المالية السابقة.

الجدول رقم03-17: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2011-2021) في مصر

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة	-0.2	1	1.45	1.51	2.1	2.44	3.14	3.26	2.97	1.6	1.30
معدل النمو الإجمالي المحلي سنويا	1.76	2.23	2.19	2.92	4.37	4.35	4.18	5.31	5.56	3.57	3.30

المصدر: (word، World Bank.data)

الشكل رقم 03-09: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل نمو في الناتج المحلي في مصر.

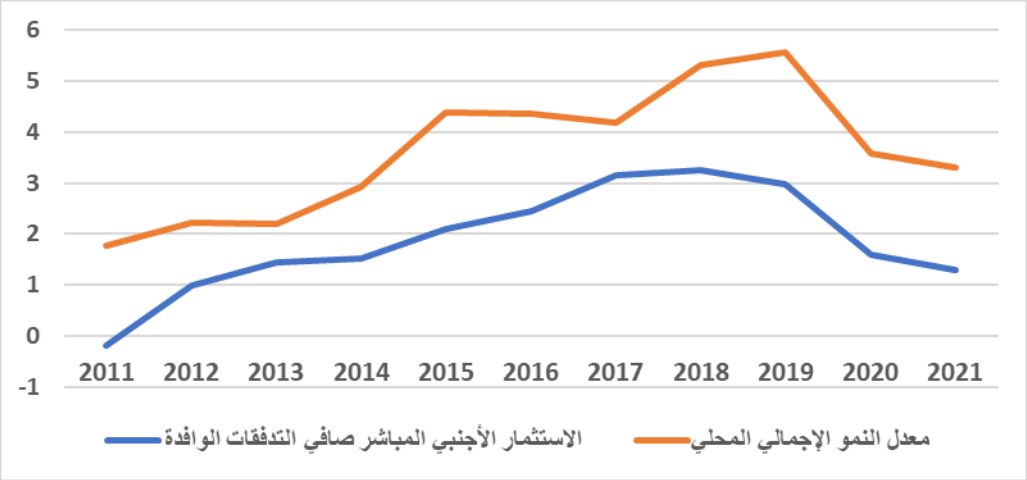

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال المعطيات في الجدول والشكل انه هناك علاقة ايجابية بين لاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الإجمالي للناتج المحلي حيث تراوحت الاستثمارات الوافدة سنة 2012 ما قيمته 1 مليار دولار في القابل كانت نسبة معدل النمو الإجمالي المحلي 2.23%، ومن الملاحظ كذالك انه استمر ارتفاع الاستثمارات الوافدة حتى سنة 2018 حيث بلغت أعلى قيمة له قدرت ب3.26 مليار دولار وفي المقابل من نفس السنة بلغ معدل النمو الإجمالي المحلي نسبة 5.31% بسبب حرص الدولة علي القيام بإصلاحات اقتصادية ومنح تسهيلات التي ساهمت في تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

واستمرت المؤشرات المالية في تحقيق أداء جيد في عام 2021-2022 حيث سجل فائض في الرصيد الأولي ،وانخفاض في العجز الكلي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالتوازي مع الاقتصاديات الناشئة حيث سجلت تحسنا في أدائها المالي عام 2021 بالموازاة مع تخفيف إجراءات مواجهة تداعيات كوفيد19 حيث انخفض عجز الموازنة الكلي إلى 6.1% من الناتج المحلي في عام مالي 2021-2022 وحقق الميزان الأولي فائض بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت في مصر

حيث نبين ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي تكوين رأس المال الثابت وهو ما يوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم03-18: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال فترة (2011-2021) في مصر

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(مليار دولار)	معدل نمو إجمالي رأس المال الثابت %
2011	0.48	-0.03
2012	2.80	-0.10
2013	4.19	-7.190
2014	4.61	1.4
2015	6.93	11.3
2016	8.11	12.9
2017	7.41	12.10
2018	8.14	16.90
2019	9.01	14.10
2020	5.85	-20.90
2021	5.12	-8.5

المصدر: (World Bank.data ،word)

الشكل رقم03-10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو تكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال فترة (2011-2021) في مصر

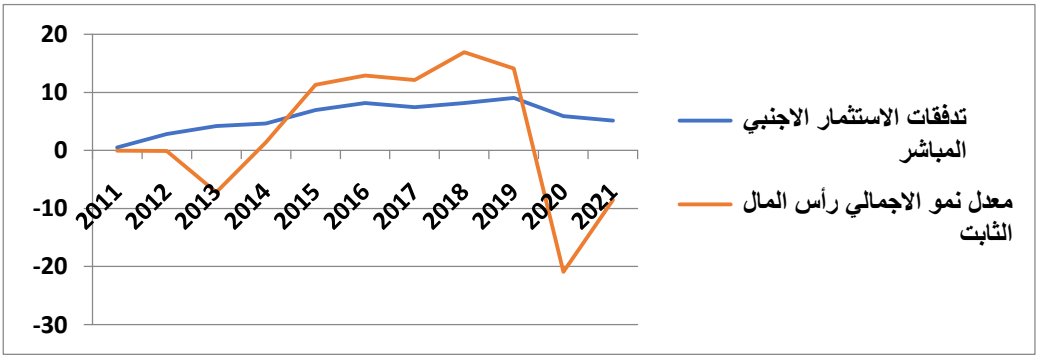

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

لقد اهتمت مصر في سياسة تشريعاتها علي تشجيع الاستثمارات الأجنبية بكافة أنواعها، وذالك في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهناك العديد من الجوانب التي تبرز لنا مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي. ومن خلال الجدول وبالاعتماد على الشكل نلاحظ مدي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت متفاوتة خلال فترة 2011-2021 حيث شهدت قيم دنيا خلال سنوات 2011-2013 سلبية قدرت سنة 2013 ب7.190-% وارتفعت في السنوات الموالية لتبلغ الذروة سنة 2018 حيث بلغ المعدل 16.90 % مع تحسن في الاستثمارات الأجنبية لتبلغ في نفس السنة 8.14 مليار دولار وهذه النسب تتبع بشكل كبير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لمصر حيث بمجرد تراجع الاستثمار حيث قدر ب 5.12 مليار دولار خلال سنة 2021 تراجع معدل النمو ليبلغ 8.5-%

الفرع الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر البطالة في مصر.

نبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات البطالة في مصر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم03-19: الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في مصر خلال الفترة 2011-2021

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة
2011	0.48	11.80
2012	2.80	12.60
2013	4.19	13.20
2014	4.61	13.10
2015	6.93	13.10
2016	8.11	12.40
2017	7.41	11.80
2018	8.40	9.90
2019	9.01	7.90
2020	5.85	7.90
2021	5.12	7.40

المصدر:(word, World Bank.data)

الشكل رقم03-11 : الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في مصر خلال الفترة (2011-2021)

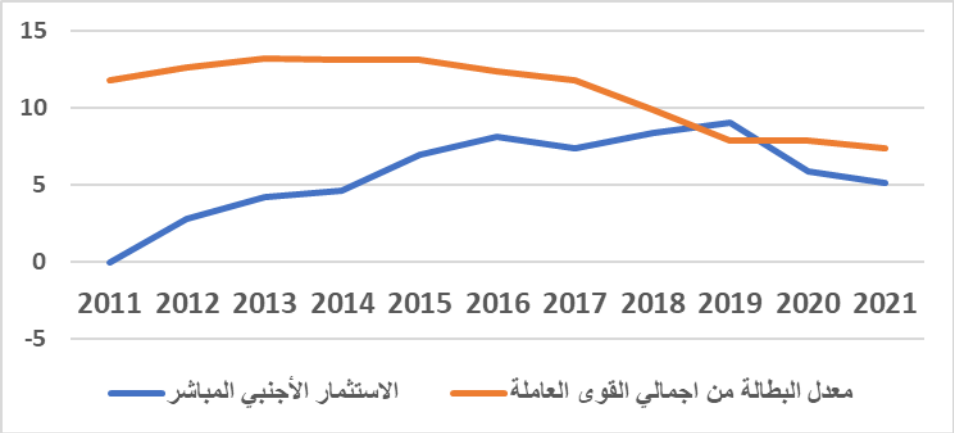

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بالتحولات السياسية عام 2011 فقد شهد الاقتصاد المصري خلال فترة 2011-2013 تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي حيث تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ سنة 2013 4.19 مليار دولار في حين شهدت نفس الفترة ارتفاع في معدل البطالة قدر ب 13.2% بسب إحداث الربيع العربي في مصر، بدأ النشاط الاقتصادي المصري في استعادة توازنه خلال عام 2015 ليبلغ تدفق الاستثمار حوالي الأجنبي الوارد لمصر حوالي 7 مليار دولار وبلغ نحو 8.11 مليار دولار في عام 2016 وفي المقابل من نفس الفترة انخفاض في معدلات البطالة حيث بلغ سنة 2016 معدل 12.4 % وهذا يعكس جهود الدولة لتحسين بيئة الاستثمار وإعادة الثقة لدي المستثمرين.

وخلال لفترة 2018-2019 استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2019 بقيمة 9.01 مليار دولار وفي المقابل نلاحظ تراجع معدل البطالة حيث بلغ من نفس السنة 7.90%وبقي ثابت خلال الفترة الموالية حتى سنة 2021.في حين تناقص تدفق الاستثمار بصورة كبيرة بلغ ما قيمته 5.12 مليار دولار خلال نفس السنة وذالك بسبب تداعيات أزمة كوفيد19. حيث تراجع صافي لاستثمارات في قطاع البترول بمعدل 68% وتراجع التحويلات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات الغير النفطية بمقدار 383.4 مليون دولار.

المطلب الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن

نحاول توضيح مدي اثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية لاقتصادية في الأردن من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من ميزان المدفوعات والبطالة ورأس المال الثابت وإجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف وهي كتالي :

الفرع الأول: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات في الأردن

نبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجدول التالي:

-الجدول رقم03-20: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2021)في الأردن

السنوات	حساب ميزان تجاري	حساب رأس المالي و المالي	الاستثمار الأجنبي المباشر
2011	-2048.2	2218.5	1043.0
2012	-7486.6	3813.9	1063.1
2013	-8270.1	1688.0	1240.7
2014	-8376.2	1157.3	1249.9
2015	-7336.2	1945.4	1136.2
2016	-6807.3	2375.7	1102.6
2017	-7565.5	2034.8	1182.0
2018	-2103.4	2835.7	674.4
2019	-549.1	941.6	518.1
2020	-1778.8	1900	539.8
2021	-2822.7	1329.8	441.5

المصدر: (الأردني، 2011-2021)

الشكل رقم 03-12: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011-2021

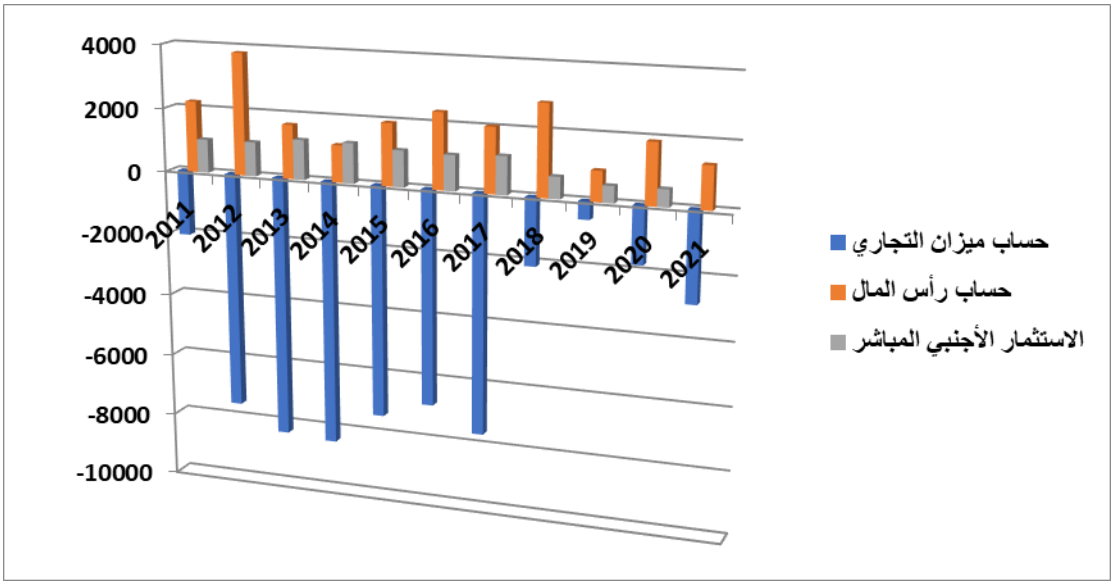

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ انه خلال فترة الزمنية 2011-2012 تأثر الاقتصاد الأردني سلبا بتداعيات الربيع العربي، حيث انخفض صافي هذه الاستثمارات حيث قدر ب1063.1مليون دينار أردني سنة 2012 في حين بلغ سنة 2010 ما قيمته 1197.2 وفي نفس السنة شهد عجز في ميزان التجاري ارتفاع قدر ب7486.6- مليون دينار في حين ارتفع حساب رأس المال في نفس السنة ليبلغ 3813.9. مليون دينار أردني. وفي عام 2013 ارتفع صافي الاستثمارات إلى حوالي 1240.7 مليون دينار بمعدل نمو قدر ب17.03% مقارنة بالسنة الماضية وفي الفترة 2013-2014 استمر العجز في الميزان التجاري ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة قدرت ب8376.2-، وخلال الفترة 2014 -2016 شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا من 1249.9 مليون دينار في عام 2014 إلى 1102.6 مليون دينار عام 2016، ويعود ذالك إلى تقليص المشاريع بفعل تراجع أسعار النفط وتعقيد بعض القوانين على المستثمرين الأجانب، وشهد عام 2017 ارتفاعا طفيفا على حجم الاستثمارات لتصل حوالي 1182.0 مليون دينار بمعدل نمو قدر ب 7.2% مقارنة بالسنة الماضية، وفي عام 2018 شهد حساب الرأس المال ارتفاعا طفيف قدر ب2835.7 مليون دينار مقارنة بالسنة الماضية بنسبة تغير قدرت ب39.3%حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا خلال نفس السنة قدر ب674.4 مليون دينار بسبب شراء الأراضي والعقارات للعرب والأجانب حوالي 284.4 مليون دينار وكذالك استثمارات في المشاريع والطاقة. وفي الفترة 2019-2021

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا كبير قدر ب 441.05 وهي ادني قيمة في حين شهد العجز في الميزان التجاري ارتفاعا قدر ب 2822.7- وشهد حساب رأس المال ارتفاعا سنة 2020 وتراجع في السنة الموالية ليبلغ 1329.8 مليون دينار .

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف خلال فترة (2011-2021).

نوضح أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية على معدلات البطالة في الأردن وهو كتالي:

جدول رقم03-21: اثر لاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل أسعار الصرف في الأردن

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل أسعار الصرف
2011	1.49	0.7
2012	1.55	0.7
2013	1.95	0.7
2014	2.18	0.7
2015	1.60	0.7
2016	1.55	0.7
2017	2.03	0.7
2018	0.95	0.7
2019	0.72	0.7
2020	0.76	0.7
2021	0.62	0.7

المصدر: (word، World Bank.data)

الشكل رقم03-13: اثر لاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل أسعار الصرف.

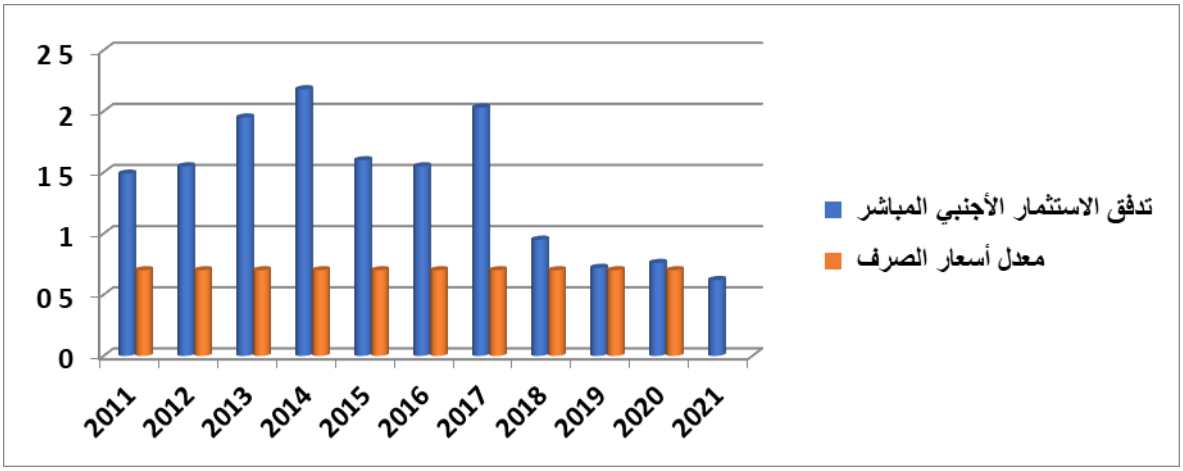

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل أسعار الصرف في دولة الأردن بقي ثابت لفترة طويلة تقريبا من تسعينيات إلى غاية سنة 2022 بسبب انتهاج دولة الأردن لسياسية سعر الصرف الثابت في حين نلاحظ انه من خلال الفترة 2011-2014 استمر تدفق الاستثمار بالارتفاع ليبلغ سنة 2014 ما قيمته 2.18 مليار دولار كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة في حين شهد خلال الفترة 2015-2016 تراجع طفيف قدر ب 1.55 مليار دولار سنة 2016 بقيمة بفارق قدر ب0.63 مليار دولار مقارنة بسنة 2014. وفي عام 2017 ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 2.03 مليار دولار، أما خلال الفترة 2018-2021 تراجع تدفق الاستثمار الوافد حيث بلغ سنة 2018 ما قيمته 0.95 مليار دولار واستمر بالانخفاض ليبلغ سنة 2021 ما قيمته 0.62 مليار دولار وهي أدني قيمة بسبب تداعيات أزمة الجائحة، وبما أن سعر الصرف مستقر ساهم في جلب المستثمرين لأنه عامل مهم في عملية الاستثمار وكلما انخفض سعر الصرف ساهم أكثر في جلب الاستثمارات الأجنبية حيث يقلل من مستوي التكاليف لدي المستثمر الأجنبي.

فرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار وتغيرات معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي كما يلي:

جدول رقم03-22: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة(2011-2021) في الأردن

السنوات	صافي تدفق الاستثمار الوافد	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2011	1.49	2.7
2012	1.55	2.4
2013	1.95	2.6
2014	2.18	3.4
2015	1.60	2.5
2016	1.55	2.0
2017	2.03	2.5
2018	0.95	1.90
2019	0.72	1.90
2020	0.76	-1.6
2021	0.62	2.2

المصدر: (word، World Bank.data)

الشكل رقم03-14: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة(2011-2021) في الأردن

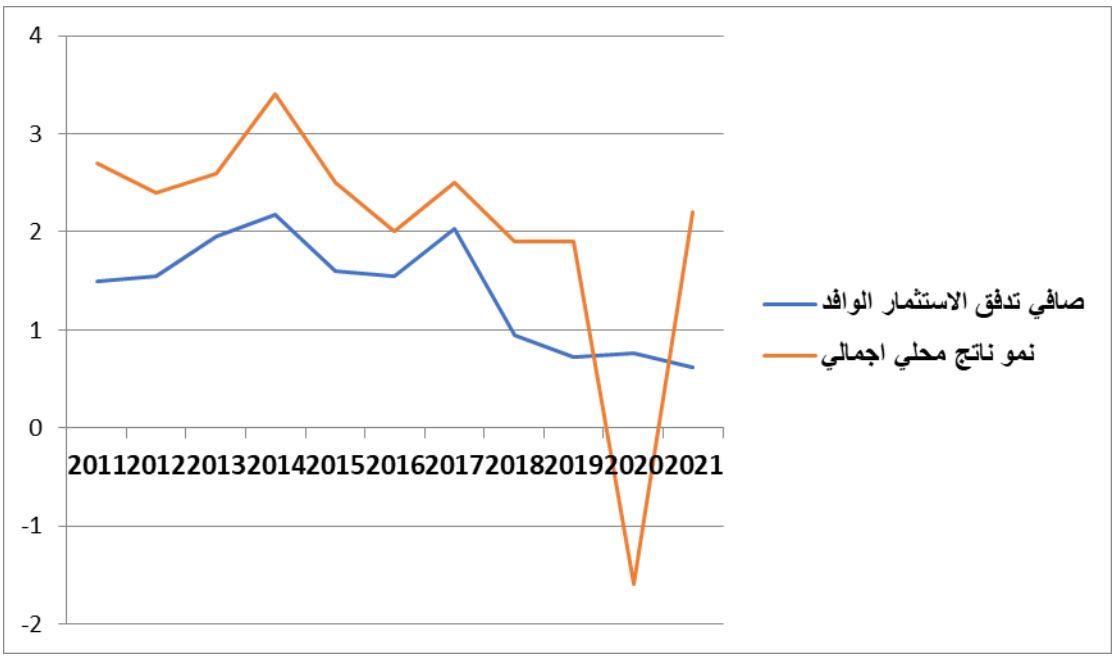

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الشكل التالي نلاحظ تدفق الاستثمار مر بفترات من التحسن والتراجع بصفة عامة حيث شهد خلال الفترة 2011-2014 ارتفاع بلغ سنة 2014 ما قيمته 2.18 مليار دولار وهي تمثل أعلى قيمة بنسبة تغير قدرت ب 46%مقارنة بسنة 2011، ونلاحظ كذالك أن معدل النمو خلال نفس الفترة شهد تحسن حيث بلغ 3.4% سنة 2014 وهي تمثل أعلى قيمة له حيث هناك علاقة طردية بين الاستثمار ومعدل النمو بسبب تمتع البلد بالاستقرار السياسي والأمني والإنتاج الاقتصادي، حيث تندرج مؤشرات الاقتصاد الكلى كناتج المحلي الإجمالي التي يوليها المستثمرين عناية عند إجراء دراستهم المتعلقة بالاستثمار،وخلال الفترة 2015-2016 شهد تدفق الاستثمار تراجع بلغ 1.55مليار دولار سنة 2016 بنسبة تراجع قدرت ب 28.9% مقارنة بسنة 2014 في حين شهد نمو الناتج المحلي تراجع هو الآخر قدر ب2.0% سنة 2016، وفي عام 2017 تحسن تدفق الاستثمار وشهد كذالك شهد معدل النمو تحسن طفيف، وخلال الفترة 2018-2021 تراجع بمستوي كبير تدفق الاستثمار حيث بلغ سنة 2021 ادني قيمة له قدرت ب 0.62 مليار دولار وفي المقابل تراجع معدل النمو ليبلغ ادني قيمة له سنة 2020 قدرت ب (1.6) بسبب تراجع أداء السياحة في البلد والتوقع بتراجع الاستهلاك العام وفترة الجائحة.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت.

تدفقات الاستثمار الأجنبي وأثرها على إجمالي تكوين رأس المال الثابت كما هو موضح في الجدول التالي في الأردن:

الجدول رقم03-23: التطور النسبي لمتغيري إجمالي تكوين رأس المال الثابت وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الإجمالي خلال الفترة 2011-2021 في الأردن

السنوات	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي
2011	27	5.0
2012	21	4.9
2013	20	5.60
2014	21	5.90
2015	20	4.10
2016	18	3.90
2017	20	4.90
2018	16	2.20
2019	15	1.60
2020	14	1.70
2021	16	1.40

المصدر: (word، World Bank.data)

الشكل رقم03-15: التطور النسبي لمتغيري إجمالي تكوين رأس المال الثابت وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج خلال الفترة 2011-2021 في الأردن.

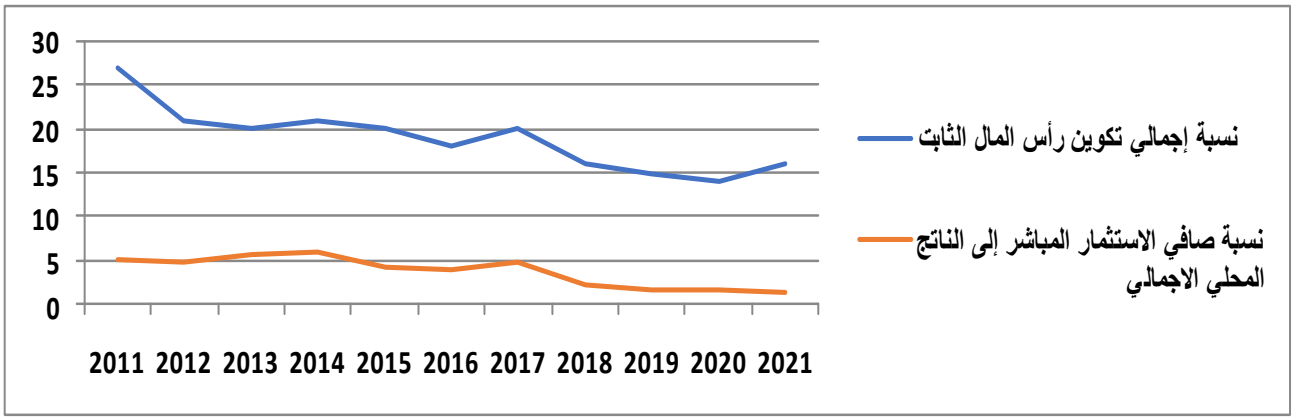

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه

يوضح الجدول نسبة كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. إذ سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج في عام 2011 (27%) وهذا يدل على ضعف مساهمة تكوين رأس المال الثابت حيث أنها تمثل أعلى قيمة، في حين سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 5% من الناتج، وهذا مؤشر على ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد.في عام 2012 تراجعت نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلي الناتج 21% أي تراجع مساهمة تكوين رأس المال في الاقتصاد أما صافي الاستثمار الأجنبي تراجع سنة إلى 4.9%. وقد سجلت اقل نسبة مساهمة سنة 2020 من رأس المال الثابت قدرت ب14% وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة لصافي الاستثمار الأجنبي لعام 2014 ما نسبته 5.90% في حين بلغت أقل نسبة مساهمة من الاستثمار بلغت 1.40% في سنة 2021 ومن الملاحظ كذالك أنه شهدت كل من نسب رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي تراجعا خلال الفترة المحددة وهذا يدل على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت لأنه سبب في انخفاض المعدات والآلات الإنتاجية المستخدمة في عمليات الإنتاج.

الفرع الخامس: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الأردن .

الجدول التالي يبين مدي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الأردن

الجدول رقم03-24: الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الأردن خلال فترة 2011-2021

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل البطالة %
2011	1.49	12.90
2012	1.55	12.20
2013	1.95	12.60
2014	2.18	11.90
2015	1.60	13.10
2016	1.55	15.30
2017	2.03	18.10
2018	0.954	18.30
2019	0.729	16.80
2020	0.760	19.20
2021	0.621	18.40

المصدر: (word، World Bank.data)

الشكل رقم03-16: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الأردن.

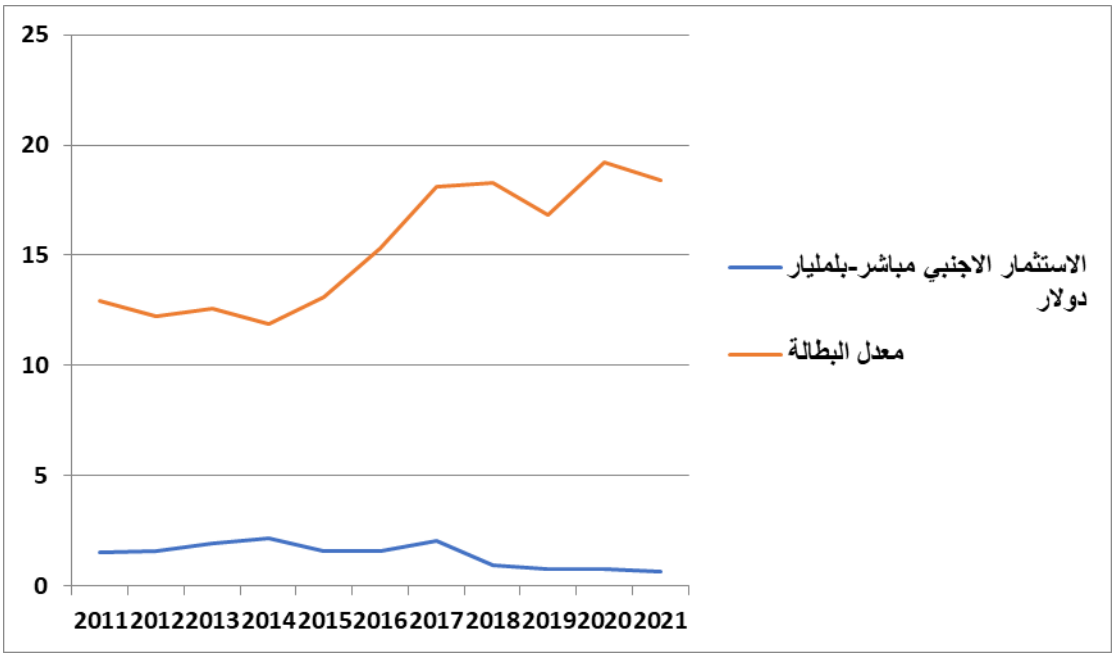

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه.

من الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2011-2014 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا بلغ سنة 2014 بقيمة قدرت ب2.18 مليار دولار وهي أعلي قيمة في حين شهد معدل البطالة ثبات مع انخفاض طفيف قدر سنة 2014 بمعدل 11.90% وهي ادني قيمة هذا يدل على تأثير ايجابي على انخفاض معدلات البطالة بسبب ارتفاع تدفقات الاستثمار، وخلال الفترة 2015-2016 تراجع مستوي التدفق من الاستثمار في حين ارتفع معدل البطالة ارتفاعا قدر ب15.30% خلال سنة 2016، وخلال خلال الفترة 2018-2021 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا كبير قدر ب 0.621 مليار دولار وهي أدنى قيمة وفي المقابل نلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة خلال الفترة حيث بلغ سنة 2020 أعلى معدل له قدر ب19.20% بسبب تداعيات الجائحة وتأثر الأردن بالأوضاع السياسية حوله والنزوح الكبير للاجئين من سوريا قدر ب1.5 مليون لاجئ مما شكل عائق على الحكومة، وانخفاض دخل السياحة وتراجع الصادرات بسبب انخفاض الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

خلاصة الفصل الثالث:

رغم زيادة التدفقات الاستثمارات الاجنبية الوافدة للدول العربية المختارة مازال ضعيفا مقارنة مع دول العالم الاخرى،من خلال دراستنا نستنتج أن الدول العربية مازالت تعاني من العراقيل سواء في الاجراءات السياسية والتنظيمية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما اثر على حجم العمالة وارتفاع البطالة وتدني القدرة الشرائية وانخفاض معدل النمو لاقتصادي.

واحتلت مصر المقدمة في جذب الاستثمارات الوافدة من الدول المختارة في الدراسة تليها الأردن والجزائر في الاخير بسبب السلبيات والنقائص التي تحول دون استغلال كل امكانيات للدول المضيفة والتي تدفع بالمستثمرين إلى التردد في التقدم إلى الدول واستثمار اموالهم فيها.

خاتمة عامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول بالاخص الدول النامية منها، وحظي هذا النوع من الاستثمار بالاهتمام الكبير من طرف المفكرين الاقتصاديين، هذا النوع من الاستثمار يعتبر ضروري بالنسبة للمستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من الناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية أصبح من الامور الهامة كما أنه صار بمثابة الخطوة التى لايمكن تجاهلها.

فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية اتجاها متزايدا في العقديين الأخيرين، وبينما كانت الدول المتقدمة تسيطر على معظم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سواء الواردة أو الصادرة، فقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من وإلى الدول النامية اتجاها متزايدا، وأصبح أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الاجنبي المبشر تتجه إلى الاقتصاديات النامية والإنتقالية. ومن بين الدول النامية نجد مصر والجزائر والأردن ومن أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولاستفادة منه لتسريع التنمية الاقتصادية، غيرت الدول المختارة من سياستها إتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد، حيث يعتبر الاستثمار من بين أهم عناصر عملية التمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية يقتضي تحسين مناخ الاستثمار، وايجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الاجنبية المباشر داخل البلدان العربية وتسهيل الاجراءات وتبسيطيها والرفع من مستوي الخدمات.لهذا تحاول العديد من الدول العربية لإستقطابه إليها خاصة الدول الجزائر ومصر والأردن، حيث يسعوا جاهدين إلى تحسين مناخ الاستثماري ملائم مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب.

وكان الهدف من بحثنا هذا هو معرفة دور لاستثمار لاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية وقد تم من خلال الفصول الثلاثة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وعلى كامل فصول الدراسة التي على اساسها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في كل من الجزائر، مصر، الأردن لسماح بزيادة التدفق لاستثمارات الاجنبية المباشرة.

نتائج البحث:

من خلال دراستنا التي قمنا بها يمكن إستنتاج النتائج التالية :

-الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه عدة عوامل ومحددات ونظريات تساعد وتساهم في التأثير عليه.

-يمكن للدولة ان تلعب دورا فعالا من خلال تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يحقق لها أهداف المرجوة، وأن تقوم بإنشاء مشاريع مشتركة مه الشركات الاجنبية مما يمكنها من التعلم ونشر التكنولوجيا والمهارة.

-للإستثمار الاجنبي المباشر دور مهم في دعم التنمية الاقتصاية وتحقيق نمو اقتصادي للدول المضيفة له ومن خلال مايوفره من عمالة وإستقطاب رؤوس الأموال والعملة الصعبة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الادراية وتدريب اليد العاملة ....الخ.

-توجه أغلب المستثميرين الأجانب إلى قطاع المحروقات وتجاهله القطاعات الأخرى.

-تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الوافدة من الاستثمارات المباشرة في الدول المختارة (الجزائر،مصر،الأردن) مما أثر على حجم البطالة.

-قيام كل من الجزائر ومصر، الأردن بالعديد من الاصلاحات واصدار القوانين الاستثمارية التي تساعد في تحسين مناخ الاستثمار.

-أثرت أزمة كوفيد19 على مستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوفدة كل من الجزائر ومصر والأردن، مما ساهم في رفع مستويات البطالة وانخفاض أسعار البترول خلال فترة 2019-2020 وتدهور أسعار الصرف، وشهدت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن سنة 2021.

-تتأثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية بالأنظمة والقوانين المؤطرة للاستثمار داخل الدول المضيفة خاصة العربية بسبب انتشار المحسوبية والبيروقراطية والفشل الادراري وقلة منح الامتيازات للمستثمرين الأجانب.

الإقتراحات:

–ضرورة تنفيذ سياسات وإجراءات تضمن الشفافية الكافية للمستثمرين المحتملين قبل استخدام تدابير أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الاجنبي المباشر.

–تطوير القطاع المالي، وتعزيز القدرة المالية للمصارف، وتطوير وظائفها ووسائلها، وايضا تطوير أسواق الاوراق المالية وشركات التأمين بما يساعد على زيادة الاستفادة من الموارد المالية المتوفرة وجذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية.

–تنويع أنشطة الاقتصاد بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات فقط، وتعزيز برامج التوعية القطاعية، وتشجيع التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال إبرام اتفاقيات الاستثمار، وذالك من أجل جذب أكثر للمستثمرين الأجانب.

–ضرورة مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين مختلف المتغيرات المرتبطة بجاذبية الاستثمار في الدول العربية، خاصة في الجزائر ومصر والأردن.

–العمل على زيادة الاستثمارات العربية البينية ضمن إطار التكامل والوحدة العربية وفق منظور استراتيجي يقوم على المصلحة المشتركة وتبادل التجارب والخبرات.

–العمل على إزالة العوئق والعراقيل التي تحجب الاستثمارات الأجنبية المباشر على التدفق إلى الداخل بدلا من منح المزيد من الحوافز والمزايا، خاصة الجبائية منها التى تؤثر سلبا على بعض النشاطات القائمة أو تدفع بالبعض من المتعاملين إلى سلوك بعض الطرق المشكوك في سلامتها قصد ضمان الاستفادة من تلك الحوافز والمزايا.

–قصد القضاء على أحد عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والمتمثل في شح المعلومات الاقتصادية الدقيقة والمفيدة، التي تتطلبها المشاريع الاستثمارية يجب احداث بنك معلومات يتابع كل احتياجات المستثمرين سواءا وطنيا أو اجنبيا.

–تحسين البيئة الاستثمارية في الدولة من شأنه أن يضعها في مركز قوة عند التفاوض مع المستثمر الاجنبي الذي هدفه تحقيق الربح الفائض، وفي هذه الحالة تستطيع إقناعه للاستثمار في القطاعات الانتاجية وذات الاولوية في مخطاطات التنمية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1-جابر ,احمد بسيوني ;محمد ,محمود المهدي .(2012) .;التنمية الإقتصادية)مفاهيم .تطبيقات . نظريات .(الإسكندرية :دار الوفاء دنيا للطبع والنشر.

2-خالد احمد ,ف .ا & .,والاخرون .(2012) .التمويل الدولي .عمان :دار الأيام للنشر والتوزيع.

3-سهيلة ,فريد النباتي .(2015) .;التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل .عمان :دار الراية للنشر والتوزيع.

4-عبد السلام ,أبو قحف .(2003) .;إقتصاديات الاعمال والإستثمار الدولي .الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة.

5- على عبد الفتاح، أبو شرار؛. (2013). الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات. دار الميسر لنشر والتوزيع.

6-عبد السلام ,أبوقحف .(2001) .إقتصاديات الاعمال والإستثمار الدولي .لبنان :جامعة بيروت العربية.

7-محمد عبد العزيز ,ع & .,والآخرون .(2010) .التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق .الاسكندرية :دار جامعية ،الاسكندرية.

8-محمد عبد العزيز ,ع & .,والآخرون .(2008) .التنمية الإقتصادية)المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات -المشكلات .(الإسكندرية :كلية التجارة -جامعة الإسكندرية)مطبعة البحيرة.

9-محمد عبد العزيز ,عجمية ;إيمان عطية .(2003) .;التنمية الإقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية .مصر :قسم الإقتصاد لنشر.

10-مدحت ,لقريشي .(2009) .;التنمية الإقتصادية)نظريات و سياسات وموضوعات .(الأردن :دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية).

المجلات:

1-أ.ضيف ,احمد .(12 ,2015) .;مجلة المعارف .واقع الاستثمار الجنبي المباشر في الدول العربية وسبل التنمية ,العدد.19

2-أحمد زغدار. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة. مجلة الباحث عدد3 ، 160.

3-أحمد عمر ,دنيا .(2007) .;أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في االدول العربية . مجلة تنمية الرافيدين، العدد 86 ,

4-أحمد منير ,النجار .(2015) .;دور الاستثمار الأحنبي المباشر في التنمية في الدول العربية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 04.

5-أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2022). واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. مجلة جديد الاقتصاد ، مجلد 17 العدد 1.

6-جميلة ,ساحلي ;مجاهد ,سيد أحمد .(2021) .;الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي . مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 02.

7-د.عبد العزيز ,سفيان;د .عبد العزيز ,سمير .(2018) .;مجلة البشائر الإقتصادية .دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري العدد 01.

8-سعد عبد الحميد ,مطاوع ;ابو بكر ابراهيم ,سروه .(2016) .;تحليل المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر بتطبيق على اقليم كوردستان العراق .المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 04.

9-عثمان أدم ,أ .ع & .,وآخرون .(2016) .دور الاستثمار المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان .سودان :جامعة السودان.

10-عدنان ,مناتي صالح .(2013) .;دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 04.

11-عمار ,بوجمعة ;أ.المهدي ,السعيد .(2016) .;المعوقات الثقافية بلتنمة الإقتصادية بالمجتمع الجزائري . مجلة الدراسات في تنمية المجتمع جامعة شلف،المجلد 61، العدد 05.

12-منور ,أ & .,علیان ,ن .(2005) .حوافز الاستثمار الخاص المباشر .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 106

13-منور ,ا & .,نذير ,ع .(2005) .مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، حوافز الإستثمار الخاص المباشر , العدد 02.

14-منير ,خ & .,والآخرون .(2020) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01.

المذكرات:

1-ابتهال أحمد ,قابقلي .(2014-2013) .;أطروحة لنيل شهادة الدكنوراه الإقتراض الخارجي ودوره في التمويل التنمية الاقتصادية في سوريا .كلية الإقتصاد ,سوريا :جامعة تشرين.

2-أحمد علي ,أنسايمي .(2018) .;مذكرة لنيل شهادة الماجيستر معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .السودان :جامعة النيليف.

3-أوكيل ,حميدة .(2016-2015) .;اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,بومرداس :جامعة أمحمد بوبقرة.

4-إيمان نور اليقين ,خلادي .(2012-2011) .مذكرة لنيل شهادة ماجيستر دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية .كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ,الجزائر :جامعة الجزائر 3.

5-بشير ,هارون .(2022-2021) .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ,باتنة :جامعة الحاج لخضر باتنة 1.

6-جميلة ,معلم .(2017-2016) .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة .كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ,باتنة :جامعة باتنة 1.

7-حمزة ,بن الحافظ .(2011-2010) .;مذكرة ماجيستر دور الأصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر .كلية العلوم الإقتصاية والتجارية وعلوم التسير ,قسنطينة :جامعة منتوري قسنطينة.

8-خيرة ,خيالي .(2016) .مذكرة لنيل شهادة الماجيستر دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية .كلية العلوم الإقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسير ,ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

9-شهيناز ,صياد .(2013-2012) .;مذكرة لنيل شهادة الماجيسترالاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في نمو الاقتصادي .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,وهران :جامعة وهران.

10-شوقي ,جباري .(2015-2014) .;مذكرة لنيل شهادةالماجيستر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .كليةالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ,أم البواقي :جامعة العربي بن مهيدي.

11-صدام يوسف جميل ,دغش .(2019-2018) .مذكرة لنيل شهادة الماجيستر أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الاردن .كلية إدارة المال والأعمال /إقتصاد المال والاعمال ,الأردن :جامعة آل البيت.

12-صليحة ,مفتاح .(2020-2019) .;أطروحة لنيل شهادة دكتوراه :نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,سيدي بلعباس :جامعة جيلالي ليابس.

13-عبد الكريم ,بعداش .(2008-2007) .;أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الإقتصاد الجزائري .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,الجزائر :جامعة الجزائر..

14-عمار ,زودة .(2008-2007) .;مذكرة لنيل شهادة ماجيستر محدادت قرار الاستثمار الأجنبي .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,قسنطينة :جامعة منتوري.

15-قنادزة ,جميلة .(2018-2017) .;أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الشراكة الهرمية الخاصة والتنمية الإقتصادية في الجزائر .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

16-قيس عماد أحمد ,العدوان .(2018-2017) .;مذكرة لنيل شهادة الماجيسترأثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الاسلامي .المعهد العالي لدراسات الإسلامية ,الاردن :جامعة آل البيت.

17-كريمة ,قويدري .(2011-2010) .;مذكرة لنيل شهادة الماجيستر الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر .كلية العلوم الإقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسير ,تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد.

18-لبيبة ,جوامع .(2015-2014) .;أطروحة دكتوراه أثر سياسات الاستثمار في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسير ,بسكرة :جامعة محمد خيضر.

التقارير:

1 -البنك المركزي الأردني .(2021-2011) .تقرير سنوي .

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات .(2021) .اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، (2022) مناخ الاستثمار في الدول العربية .

4- تقرير البنك المركزي,الجزائري، (2021) . التطور الاقتصادي والنقدي .

5- البنك المركزي المصري، (2021-2011) . تقرير سنوي.

6-تقرير صندوق النقد العربي، محمد ,ا & .,جمال ,ق .ح .(2023) .اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية في اعقاب جائحة كوفيد، .19 العدد 113.

7-تقرير صندوق النقد العربي محمد ,إ & .,وأخرون .(2022) .الاستثمار الأجنبي المباشر، العدد 41.

المواقع الالكترونية الاجنبية :

-word, b. (s.d.). World Bank.data. Consulté le 05 20, 2023, sur www.worldBank.org/ar/about/annual-report

-word, b. (s.d.). World Bank.data. Consulté le 06 01, 2023, sur www.worldBank.org/ar/about/annual-report.

المواقع الالكترونية :

-انجي ,بلال .(11 08 ,2022) .;بحث كامل عن التنمية الإقتصادية ,2023 ,01 02 Consulté le .
sur المرسالhttps://www.almrsal.com :

-حامد ندى. (2020). future-news.net. تاريخ الاسترداد 23 05، 2023، من https://future-
news.net: www.future-news.net

-لؤي ,بطاينة ,2017 ,01) .;لاحد 01 Consulté le .omandaily.om (الاحد ,2017 ,sur ,
https://WWW.omandail.om.

-مجد ,فرارجة .(06 06 ,2022) .;مفهوم التنمية التنمية الإقتصادية ,2023 ,01 02 Consulté le .
sur ويكيبيديهttps://mawdoo3.com :